

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ - جن ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٨٥ إلى ١٠٥ (تابع)

مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

السيد أنتونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

اسمحوا لي، باسم الوفد الروسي، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وكلي ثقة بأننا، في ظل قيادتكم الحكيمة، سنتمكن من إنجاز المهام المعهودة إلينا بنجاح.

إن الأفكار المهمة التي تبرز من المناقشة العامة في هذه الدورة التذكارية الستين للجمعية العامة، لتؤكد مدى أهمية دور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية. والمهمة الرئيسية المطروحة علينا هي تحسين فعالية المنظمة وتوحيد صفوف المجتمع العالمي لمواجهة التهديدات، وضمان الأمن الدولي، مع الامتثال الصارم لقرارات الأمم المتحدة. وكما شدد الرئيس بوتين في خطابه إلى الدورة الحالية للجمعية العامة (انظر A/60/PV.5)، فهناك الآن حاجة ماسة إلى مواصلة المنظمة مع

الوقائع التاريخية الجديدة. ولكن تلك العملية يجب أن تكون بناءة. وينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من تجارب الماضي. وينبغي أن توحد ولا تفرق. وكلها أمور وثيقة الصلة بالمسائل التي ستناقشها اللجنة الأولى.

لقد طرحت في الآونة الأخيرة آراء متنوعة عن الأزمة الحالية في نظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف. وتوقعاتنا في هذا الصدد لم تتحقق حتى الآن. فقد كنا نتوقع أكثر مما حققته نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، ومؤتمر ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ومع ذلك، فإن عمل الأمم المتحدة ما زال إيجابياً بشكل عام. فقد تمكنا من منع أو تسوية عشرات الصراعات المسلحة، ونجحنا في تفادي وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين الدوليين.

ونود أن نكرر التأكيد بوضوح على تأييدنا الثابت لتعزيز مبدأ تعدد الأطراف في معالجة أهداف نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، على أساس التقييد الدقيق بالاتفاقات الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وخاصة الدول المطلوب تصديقها على المعاهدة لكي تصبح نافذة المفعول. وفي انتظار ذلك، من الأهمية بمكان أيضا ضمان التقيد بالوقف الاختياري لاختبار الأسلحة النووية وغيرها من التفجيرات النووية.

ونلاحظ بارتياح الوثيقة الختامية للجولة الرابعة للمحادثات السادسة بشأن المسألة النووية في شبه جزيرة كوريا، التي عُقدت في بيجين، بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر. ونرحب بتعهد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، وبالعودة في أول فرصة ممكنة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار وللوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نتطلع إلى استمرار العملية السادسة ومواصلتها، بغرض جعل شبه جزيرة كوريا منطقة خالية من السلاح النووي. ونؤيد الجهود المبذولة للعثور على حل متوازن، يراعي المصالح الأمنية المشروعة لجميع الأطراف المشاركة في عملية التفاوض.

ونعتبر القرار المتعلق ببرنامج إيران النووي، الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ أيلول/سبتمبر دلالة على مواصلة وتوسيع التعاون بين الوكالة وإيران، في سبيل توضيح المسائل الباقية. ونحن نؤمن بأنه يمكن حل المشكلة الإيرانية في إطار الوكالة الدولية، ونؤيد إجراء حوار أكثر تركيزا بين جميع الدول المعنية. ومن الضروري العمل على اتخاذ قرارات، تزيل، من جهة، كل الشكوك حول الطابع السلمي لأنشطة إيران النووية، وتلبي، من جهة ثانية، احتياجات ذلك البلد المشروعة إلى الطاقة.

إن التحديات المستجدة تقتضي حلا جديدا. ووفدي يقدر التأييد الواسع النطاق الذي حظينا به في صياغة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والاتفاقية الدولية للقضاء على أعمال الإرهاب الدولي. وأصبح من الضروري الآن أن نضمن تنفيذهما الكامل من قِبَل الجميع.

إن روسيا تمثل امتثالا تاما للالتزامات بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وبموجب المعاهدات المبرمة مع الولايات المتحدة، وكذلك بموجب مبادرات نزع السلاح النووي الانفرادية. وقد تجلّى ذلك بكل بلاغة في حقيقة أن تخفيضات الأسلحة النووية بلغت خمسة أمثال إجمالي مخزونات تلك الأسلحة، مقارنة بسنة ١٩٩١. وهكذا تكون هذه التخفيضات - التي هي في الواقع عبارة عن جهود كثيفة العمالة ومعقدة تقنيا وباهظة التكلفة - قد قطعت شوطا بعيدا. ونحن نلتزم بمبدأ تخفيض الأسلحة النووية الذي لا رجعة عنه. وكما أكد الرئيس بوتين، نحن على استعداد لاتخاذ خطوات بناءً جديدة في هذا المجال.

ولا تزال مسألة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك عنصر مكافحة الإرهاب، بؤرة تركيز السياسة العالمية. وقد حدد قادة مجموعة الثمانية مجددا نهجهم لمعالجة تلك المسائل في بيان صدر في اجتماع غلين - إيغلس.

ولم نقم بعد بتحليل الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. غير أنه يمكننا القول من الآن إن عمله كان مجديا. فقد أعاد جميع المشاركين تأكيدهم على المبادئ الأساسية التي يتشاطرونها. ولم يرق أحد بوصف المعاهدة بأنها تقادم عهدها أو باقتراح صياغة وثيقة أخرى لتحل محلها. وأكد جميع المشاركين ما تتمتع به المعاهدة من حيوية وصلاحيّة، باعتبارها أساس نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن على ثقة بأنه يمكن، وبنبغي مواجهة التحديات الجديدة لنظام عدم الانتشار النووي، على أساس معاهدة عدم الانتشار.

تعتبر روسيا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صكا من الصكوك الأساسية في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ونهيب بكل الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن،

الدولي“ والذي يترأسه الخبير الروسي، أنهى سنتي عمله في ٢٠٠٥. ومع أنه لم يمكن التوصل إلى نص، للتقرير النهائي يحظى بتوافق الآراء، كانت مناقشات الفريق جد مفيدة (انظر A/60/202)، ومسألة أمن المعلومات مسألة متعددة الأوجه: فهي تتصل بأمن الدول الوطني وبالاستقرار الدولي إجمالاً. ونحن، على غرار وفود كثيرة أخرى، نعتقد أنه ينبغي للفريق أن يستمر في عمله. ومع مراعاة هذا، نقدم مشروع قرار بعنوان ”التطورات المستجدة في مجال المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“، لتنظر فيه اللجنة. ونناشد جميع الدول أن تؤيد مشروع القرار هذا.

إننا نؤيد قيام جميع الدول بصورة غير مشروطة بما يترتب عليها من واجبات بمقتضى اتفاقية الأسلحة النووية، وخاصة الواجبات المتصلة بالقضاء على مخزون الأسلحة الكيميائية. ونؤيد الجهود الرامية إلى انضمام الجميع إلى الاتفاقية، بالإضافة إلى إنشاء وتعزيز آليات تنفيذ وطنية. ويجب أن نواصل البحث عن سُبل تعزيز اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية. ولا يزال من الضروري وضع تدابير للتحقق، ملزمة قانوناً. ومن المتوقع أن يُنجز هذا العام برنامج العمل، الذي اعتمده المؤتمر الخامس لاستعراض الاتفاقية المذكورة. وفي هذا السياق، نولي اهتماماً بالغاً لعقد المؤتمر السادس لاستعراض اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية في عام ٢٠٠٦ بصورة ناجحة ومثمرة.

يجب الخروج من مأزق مؤتمر نزع السلاح بأسرع وقت ممكن. ونعتقد أن الوضع الراهن ليس نتيجة عوائق إجرائية، بل قد نجم بسبب مصالح بعض الدول ومواقفها. ونرجو أن تستجيب الدول، غير المستعدة لتأييد اقتراح التسوية في جنيف اليوم، لرأي الأكثرية الساحقة وأن تتحلى بالمرونة التي نتوقعها.

من المخاطر الأساسية التي تهدد الأمن العالمي خطر انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولدنا القدرة على منع حصول هذا السيناريو، ومن مصلحة جميع الأمم أن تفعل. ونقدر التأييد الواسع النطاق للاقتراح الذي قدمته روسيا والصين - وكذلك عدد من الدول الأخرى في مؤتمر نزع السلاح - لصياغة صك عالمي جديد لمنع تسليح الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي. واقترحنا هذا يكتسب بالتدريج زخماً؛ والعمل متواصل. ونحن نتطلع إلى إعادة إنشاء لجنة مؤتمر نزع السلاح المعنية بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن الشفافية وتدابير بناء الثقة من شأنها الحد من دوافع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، وتعزيز السلامة في الفضاء القريب من الأرض. وقد اتخذت روسيا، في السنوات الأخيرة، عدة مبادرات بصدد ذلك. ونود، على وجه التحديد، التذكير ببيان روسيا الأحادي الجانب عن أنها لن تكون أول بلد ينشر أسلحة من أي نوع كان في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، نرحب ببيان ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الصادر عن أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بالتعهد بنفس الالتزام السياسي الطوعي. ونحن مرة أخرى نهيئ بكل الدول أن تنضم إلى مبادرة روسيا.

ونعتقد أنه آن لنا أن نلقي نظرة شاملة على المدى المحتمل لما يمكن اتخاذه من تدابير بناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي واستكمال اقتراحات الأمم المتحدة المقدمة منذ أوائل التسعينات بشأن هذا الموضوع. ونعتزم تقديم مشروع قرار جديد بعنوان ”الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي“ لتنظر فيه اللجنة. ونحن نناشد جميع الدول أن تؤيد مشروع قرارنا المذكور.

إن ”فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتنمية في مجال المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن

أتينا إلى هذه الدورة، التي تُعقد بعد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي سيثبت بأكثر من طريقة أنه كان ذات أهمية خاصة. لقد كان الاجتماع فرصة أكد فيها قادة العالم من جديد التزامهم بأمر من سيادة القانون، والنظام المتعدد الأطراف، بحيث يتمكن معا من مجابهة الأخطار والتحديات التي تواجه العالم، والتعهد رسميا بالتزام المضي قدما في مجالي السلم والأمن الدوليين.

غير أنه علينا أن نلاحظ أنه، بغض النظر عن الطابع الرسمي لهذا الحدث والإعراب عن النوايا الحسنة، فإن الواقع يكون مختلفا شيئا ما حين يتعلق الأمر بالمسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى. ويمكن إيجاد الدليل على ذلك في الوثيقة الختامية المعتمدة في نهاية مؤتمر القمة (القرار ١/٦٠) التي جردت من أحد العناصر الأساسية لإطار العلاقات الدولية، وهو مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

ولم يكن تفسير استبعاد هذا العنصر المهم بوصفه حالة معزولة ولا حتى تبريره بمقتضيات الجدول الزمني الضيق للمفاوضات. بل كان هو النتيجة المنطقية لسياق دولي يصبح على نحو متزايد غير موات للنهوض بقضية نزع السلاح النووي، وهو سياق يبدو فيه أن مبادئ تعدد الأطراف ودعم سيادة القانون لم تعد تتمتع بالتأييد بالإجماع. ونحن نرى أنه يجب النظر إلى تلك الحالة باعتبارها أحد المظاهر المتعددة للمأزق الذي وصلت إليه جهود نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

وإن السبات الذي غرق فيه مؤتمر نزع السلاح، والسعي طوال سنوات إلى وضع جدول أعمال افتراضي، والفشل المؤسف للمؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والشلل الذي أصاب هيئة نزع السلاح، أمور تعكس كلها الإحباط وعدم الرضا اللذين أصابا البلدان التي يمتحن تشبها بقضية نزع السلاح والتزامها بما امتحانا عسيرا اليوم.

إن دخول المعاهدة المنقحة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، المبرمة عام ١٩٩٩، حيز التنفيذ ظل مؤجلا، على مدى سنوات الآن، وليس لنا في ذلك ذنب. فقد بذلت روسيا أقصى ما في وسعها لتؤمن سريان مفعول المعاهدة المنقحة في وقت مبكر، بما في ذلك تصديقها، في صيف عام ٢٠٠٤، على الاتفاق الخاص بإبرام المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية. والدور الآن على شركائنا. ولا ننوي الادعاء بأن معاهدة ١٩٩٠ بشأن القوات التقليدية تفي بالغرض من توقيعها أو بأنها تناسبنا بما هي عليه. ومن الواضح أن المناقشات بصدد مستقبل المعاهدة - التي ستجري في مؤتمر الاستعراض الثالث لهذه المعاهدة - ستتم بالصعوبة.

وقد صدقت روسيا على البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية الخاصة ببعض الأسلحة التقليدية. وشرعت بعملية التصديق المتعلقة بتعديل مجال الاتفاقية، وبدأ عمل مماثل على البروتوكول الخامس.

وهناك إنجاز آخر في مجال نزع السلاح هذا العام، هو الاتفاق على نص مشروع صك دولي لوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة بأنواعها. وإبرام هذا الصك في دورة الجمعية العامة الجارية سيساعد الدول على تحديد جميع أنواع الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة واقتفاء أثرها في توقيت مناسب وبصورة جديرة بالثقة.

نرجو، سيدي الرئيس، أن تتقبلوا تأكيدنا على أن الوفد الروسي على استعداد لأن يقدم لكم المساعدة اللازمة للتوصل إلى وثيقة ختامية بناءً لأعمال لجنتنا.

**السيد بعلي (الجزائر)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أعبر عن تهناتي وفدي القلبية لكم سيدي، بمناسبة انتخابكم عن استحقاق رئيسا للجنة الأولى. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السيد لويس الفونسو دي ألبا، وكذلك السيد نوبوياسو آبي، الأمين العام المساعد لشؤون نزع السلاح.

العقبات التي تحول دون تحقيقه، نؤمن إيماناً راسخاً بأن نزع السلاح العام والكامل يبقى هو الخيار الممكن الوحيد بالنسبة للأجيال المقبلة، بالنظر إلى الإرادة السياسية السائدة بين الدول والمجهود المشترك الرامي إلى استئناف الحوار بشأن هذه المسألة في جميع جوانبها. إننا نؤمن أن هذا المجهود يتطلب نهجاً استراتيجياً يشجع زوال مبدأ الردع النووي الذي خلّفه الزمن، ويُعد أي مبادرة أو تدبير من شأنه أن يعرّض مناخ الانفراج للخطر ويضعف كل ما حققه بصبر في الأعوام الأخيرة.

وسنحقق ذلك بصورة أيسر إذا بدأت الدول النووية في الوفاء بالتزامها بإزالة ترساناتها النووية إزالة كاملة من خلال التفاوض بحسن نية والإزالة الكاملة للأسلحة النووية، كما دعت إلى ذلك بقوة فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٦.

ومن الأمور الملحة أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح عمله، وأن يتفق أخيراً على برنامج عمل وأن يركز، بوصفه منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد، على معالجة المسائل الأساسية التي تهمه. ويناشد وفد بلدي، في هذا الصدد، كل الأطراف المعنية أن تتحلّى بروح التعاون بغية تنفيذ الاقتراح الذي قدمه سفراء الجزائر والسويد وشيلي وكندا وكولومبيا بنجاح.

وإن الجزائر ملتزمة التزاماً حازماً بالوفاء بكل التزاماتها بموجب الصكوك الدولية التي هي طرف فيها. ولن ندخر جهداً في سبيل دعم وتشجيع المبادرات الرامية إلى إعادة إطلاق عملية نزع السلاح النووي. وإن التزام بلدي بتشجيع السلام والأمن الدوليين وتشبته الراسخ به من السمات الأساسية لسياسته الخارجية. وإننا مقتنعون بأن نزع السلاح النووي، الذي يجب أن يبقى الأولوية المطلقة، هو أفضل سبيل لتحرير الإنسانية من تهديد الإبادة.

غير أن السياق الذي شجع نهاية الحرب الباردة والمواجهة الإيديولوجية قد يسرّ ظهور جو يسوده الانفراج والتعاون نجمت عنه آفاق أفضل للحوار والتعاون في مجال نزع السلاح. وبالفعل، لقد شهدنا تغييراً نوعياً في المواقف أدى إلى تليين المواقف وإلى تحرير المبادرات التي ظلت رهينة لوقت طويل نتيجة للمصالح الضيقة والأعياب القوة.

ولهذا فإن كل هذه الجهود، مع منجزات معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START I) و (START II)، ومعاهدة الأسلحة الكيميائية وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كانت تهدف إلى تحرير الإنسانية من شبح أسلحة الدمار الشامل الذي كان يخيم عليها. وإن الآمال التي بعثها ذلك أصبحت تحل محلها خيبة الأمل، لأنه لم يبدأ حتى تنفيذ خطوة واحدة من الخطوات العملية الـ ١٣ التي قررت بالاتفاق المشترك بين كل الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة عدم الانتشار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة.

تتعقد الدورة الحالية إذاً في سياق دولي يبعث على القلق، وله آثار ثقيلة الوطأة على السلام والأمن الدوليين. وتظهر الآن على عملية نزع السلاح بواحد مثيرة للانزعاج توحى بأنها فقدت طاقتها. وقد أصبح مصيرها غير مؤكد، وأهدافها تختفي عن الأنظار. وإن الأخطار المرتبطة بالانتشار النووي، وتطوير جيل جديد من الأسلحة، وبروز تهديدات جديدة وانحدار تعددية الأطراف لمن بين التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي.

لا شك في أن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وأن حيازة أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديداً حقيقياً ودائماً لصميم وجود الإنسانية.

ونحن، على الرغم من وعينا بتعقيد المساعي الرامية نزع السلاح والجهود الجبارة التي علينا أن نبذلها لتجاوز

الحد من أخطار الانتشار النووي و تساعد قطعاً على تعزيز السلم والأمن في هذه المناطق.

إن الجزائر من بين البلدان التي ساهمت بفعالية في صياغة واعتماد معاهدة بيليندايا التي صادقنا عليها في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨. كما أننا ملتزمون التزاماً تاماً بالجهود والمبادرات الرامية إلى دعم دخول ذلك الصك الهام حيز النفاذ.

غير أننا نأسف للإبطاء في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي السياق الحالي، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يرسل المجتمع الدولي رسالة قوية يطلب فيها من إسرائيل الالتزام بالشرعية الدولية وإزالة الحاجز الأساسي، بل الوحيد الذي يحول دون تحقيق ذلك الهدف الهام والمساعدة على تعزيز السلم والاستقرار في تلك المنطقة الكثيرة الاضطراب من العالم.

وفي هذا العالم المترابط الذي يجري بناؤه حالياً، والذي تبدو فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأساس الحقيقي للسلم والتعايش بين الشعوب، مطلوب من المجتمع الدولي بأكمله مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها عولمة التجارة واختفاء الحدود، مما سيحرر الإنسانية من آفة الحروب والأخطار الجديدة التي تهددها، كالإرهاب والجريمة المنظمة والأوبئة. وعلى أي حال، تلك هي الأمور التي تود الجزائر حدوثها. فهي أيضاً تشكّل المبادئ الأساسية التي صاغ بلدنا سياسته حولها. وقد ظللنا دائماً نؤيد بإخلاص الحوار والاتفاق، وكذلك تعزيز الأمن بروح من التضامن وفي إطار المجموعات التقليدية التي ينتمي إليها بلدنا، سواء كان ذلك منطقة المغرب أو حوض البحر الأبيض المتوسط أو أفريقيا.

وبنفس الروح، يرحب وفدي بوعي المجتمع الدولي بالمخاطر المتمثلة في الانتشار والاتجار غير المشروع بالأسلحة

ويجب أن ترافق الامتثال الدقيق للالتزامات المتعهد بها في مجالي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار - الضرورية لأي مجهود يهدف لتعزيز السلم والأمن الدوليين - جهود دولية مشتركة لتشجيع التعاون التكنولوجي والتبادل العلمي بغية ضمان إعطاء الفرصة لكل الدول لكي تستعمل الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن الأهمية بمكان تحقيق التوازن بين الاهتمام بمنع انتشار الأسلحة النووية من جهة، والحاجة إلى تحويل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

وإن بلدي، الذي يستعد لتوقيع بروتوكول إضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يعيد التأكيد على دعمه لسائر التدابير الهادفة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وإننا نرى في هذا الصدد أنه يجب تطبيق سائر البرامج النووية بأكبر قدر من الشفافية والتعاون الوثيق مع المؤسسات الدولية ذات الصلة وللأغراض السلمية المحضة. كما أننا نؤمن بأنه يجب ألاّ تعوق هذه التدابير بأي حال من الأحوال حق الدول، المكرس في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي عالم يسعى جاهداً لتحقيق تغيير نوعي في العلاقات الدولية، يجب أن تصبح الذرة أداة للرفاه بصورة محضة.

ولا شك أن نزع السلاح النووي الإقليمي وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يساعدان على بلوغ هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وصون السلم والأمن الدوليين. واليوم، من دواعي الارتياح أن نرى أن مناطق خالية من الأسلحة النووية قد أنشئت بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراتونغا وبانكوك وبيليندايا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وأفريقيا. كما نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالقرارات التي اتخذتها بلدان وسط آسيا ومنغوليا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. هذه منجزات يمكن أن تساعد على

الماضي. ولكن المجموعة تعرب عن خيبة أملها لعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة المواضيع التي تعالج مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. وتعتقد المجموعة بضرورة إجراء المزيد من المشاورات لإحراز تقدم في هذا المجال.

وما زالت المجموعة الأفريقية على اقتناع بأن الأسلحة النووية تمثل أعظم خطر يهدد البشرية. وبالتالي، أصبح من الضروري البدء في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تقود إلى إبرام ميثاق لاتفاقية تحظر استحداث الأسلحة النووية، وتجربتها، وإنتاجها، وتخزينها، ونقلها، واستعمالها والتهديد باستعمالها وإزالة تلك الأسلحة بصورة كاملة. وينبغي أن يكون من بين الخطوات الأولى لتحقيق ذلك الهدف التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوقف الفوري للتحسين النوعي للرؤوس النووية ووسائل إيصالها، ولاستحداثها وإنتاجها وتخزينها. وإلى أن تتم الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، فلا بد من إبرام صك دولي ملزم قانوناً، تلتزم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية ضمان أن تكون أية عملية لنزع الأسلحة النووية غير قابلة للتراجع عنها، وشفافة وقابلة للتحقق لكي تكون ذات مغزى.

وتسلّم المجموعة الأفريقية بأن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح كانت نقطة تحول في تاريخ الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي. وتود المجموعة مرة أخرى أن تعبر عن أسفها لعدم تنفيذ الوثيقة الختامية لتلك الدورة (القرار د1-10/2) بعد مرور 27 عاماً على اعتمادها. وتؤكد المجموعة على الحاجة إلى عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح لإضفاء مغزى حقيقي على عملية نزع السلاح النووي.

وكذلك بالبدء بعملية مكافحة هذه الظاهرة، التي تشكل آثارها المزرعة للاستقرار تهدداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. إن برنامج عمل عام 2001 لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قد وضع تدابير عملية وملائمة على حد سواء، وأرسى بذلك أساساً للتعاون الدولي، ورسم مسار الجهود المشتركة القائمة على التضامن.

والجزائر، إدراكاً منها للحاجة إلى بناء التعاون الإقليمي فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة عبر الحدود، نظمت في نيسان/أبريل الماضي - بالتعاون مع إدارة شؤون نزع السلاح والبلدان المعنية - اجتماعاً إقليمياً حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة. ويدل ذلك الاجتماع على التزامنا بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وبتشجيع جهود المجتمع الدولي في هذا المجال.

**السيد أوديدييا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية):** أود، باسم المجموعة الأفريقية، أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال الدورة الستين للجمعية العامة. وتود المجموعة الأفريقية من خلالكم نقل تهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين. وتثق المجموعة بقدرتكم على توجيه شؤون اللجنة إلى نتيجة ناجحة. وبالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أؤكد لكم وللمكتب كامل دعمنا وتعاوننا في الاضطلاع بالمهام المقبلة.

وتود المجموعة الأفريقية أن تكرر التأكيد على التزامها بتحقيق نزع السلاح العام والكامل في إطار مراقبة دولية صارمة وفعالة. وتؤمن المجموعة بضرورة السعي وراء هدف عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من جميع جوانبه وتحقيق ذلك الهدف.

وترحب المجموعة بالوثيقة الختامية (القرار 60/1) للاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود في نيويورك في الشهر

وتكرر المجموعة الأفريقية تأكيد إيمانها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كصك أساسي في صون السلم والأمن الدوليين. وتؤيد المجموعة الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام ٢٠٠٠ من أجل الجهود المنتظمة والتدرجية لتنفيذ الالتزام القاطع الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. وتود المجموعة أن تعرب عن أسفها لفشل المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٥ في التوصل إلى نتيجة ذات مغزى.

وتكرر المجموعة تأكيد دعمها لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دوليا والمقامة على أساس ترتيبات يتم الاتفاق عليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية. وزيادة على ذلك، تؤيد المجموعة الإعلان المعتمد في مؤتمر الدول الأطراف والموقعة على معاهدات إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المعقود في تلاتيلولكو في المكسيك، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل من هذا العام. وندعو إلى مصادقة العدد المطلوب من الدول على معاهدة بيليندانا المتعلقة بإنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية لكي تدخل حيز النفاذ دون مزيد من التأخير.

وتدعو المجموعة الأفريقية الدول إلى اتخاذ التدابير الملائمة لمنع إلقاء النفايات النووية المشعة الذي يشكل انتهاكا لسيادة الدول. وتذكر المجموعة، في هذا الشأن، بالقرار الصادر في ١٩٩١ من مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اتفاقية باماكو المعنية بحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها في إطار أفريقيا. كما تدعو المجموعة إلى التنفيذ الفعال لمدونة قواعد ممارسات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن حركة النفايات المشعة عبر الحدود كوسيلة لتعزيز حماية جميع الدول من إلقاء النفايات المشعة على أراضيها.

وتود المجموعة الأفريقية تأكيد إيمانها، كما سلّمت بذلك الوثيقة الختامية، بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته

وتكرر المجموعة الأفريقية تأكيد إيمانها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كصك أساسي في صون السلم والأمن الدوليين. وتؤيد المجموعة الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام ٢٠٠٠ من أجل الجهود المنتظمة والتدرجية لتنفيذ الالتزام القاطع الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها، بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. وتود المجموعة أن تعرب عن أسفها لفشل المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٥ في التوصل إلى نتيجة ذات مغزى.

وتكرر المجموعة الأفريقية تأكيد دعمها المتواصل للوقف الكامل للتجارب النووية. وتشدد المجموعة على أهمية الامتثال العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على أن يشمل ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي أن تقوم، من بين أمور أخرى، بالإسهام في عملية نزع السلاح. وفي هذا الصدد، تؤيد المجموعة الإعلان الذي اعتمده المؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وإلى حين دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ، من الأهمية بمكان استمرار التوقف عن التفجيرات النووية التجريبية وأية تفجيرات لأجهزة نووية أخرى. وترحب المجموعة بتزايد عدد التوقيعات والمصادقات على المعاهدة في الآونة الأخيرة.

وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية تعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح من خلال الامتثال والتنفيذ الكاملين لتلك الاتفاقات، بما في ذلك طابعها العالمي.

وتكرر المجموعة تأكيد إيمانها الراسخ بأهمية تعزيز آلية نزع السلاح القائمة بوصفها وسيلة للدفع قدما بعملية نزع



السيد الرئيس، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في اللجنة الأولى، اسمحو لي أن أعرب لكم وللمكتب عن ثمانينا بانتخابكم. ونحن على ثقة كاملة بأن خبرتكم الواسعة في التعامل مع مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، سواء في منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، ستعود بالفائدة على عمل اللجنة. وتود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تؤكد لكم دعمها وتعاونها الكاملين.

وتؤيد المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للتعبير عن إدانتنا بأشد لهجة ممكنة للعملية الإرهابية البشعة التي وقعت في باني، ونعرب عن تعازينا وتعاطفنا مع عائلات القتلى والمصابين. وتكرر مجموعتنا التأكيد على إدانتها القاطعة للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، أيا كان منفذوه، وأينما وقع، ومهما كانت أغراضه.

وترى الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن هناك علاقة بين نزع السلاح والتنمية. وقد أنشئ الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة، بصفة أساسية، لأن المنطقة أدركت أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بدون تحقيق السلام، والأمن، والاستقرار السياسي. ولذلك، فإن الجماعة قد وضعت للجهاز خطة استراتيجية توجيهية لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. ومن شأن الخطة حماية تنمية المنطقة من عدم الاستقرار، وبالتالي، المساعدة على تنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية التوجيهية الإقليمية، التي توفر لكل دولة عضو برنامج عمل إنمائي متنسقا شاملا. وتقوم الخطتان جنبا إلى جنب، حيث تسعى إحداها إلى ضمان هئية بيئة تمكينية لتحقيق أهداف الأخرى.

وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في الجماعة أظهرت في السنوات الأخيرة إرادتها السياسية للتعاون في

والقضاء عليه، كعنصر أساسي في تعزيز الأمن على المدى الطويل وفي تهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة في العديد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وقد أسهمت المجموعة بشكل جوهري في الاتفاق الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه الماضي بشأن النص النهائي لمشروع صك دولي لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وسيتم تقديم ذلك مشروع للبت به خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

وإدراكا لحقيقة أن السمسرة غير المشروعة بالأسلحة لها دور هام في الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة، فإن المجموعة الأفريقية تدعو إلى إنشاء نظام دولي فعال بشأن السمسرة. وتعتبر المجموعة عن دعمها لإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين لهذا الغرض.

ومن أجل تحقيق النتائج المنشودة لا بد للمجتمع الدولي من معالجة التهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بطريقة شاملة وذات منحى عملي.

وقد أحاطت المجموعة الأفريقية علما بالمؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد، المعقود في نيروبي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وهي تدعو جميع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي نص عليها هذا الصك، وفقا للوثيقة الختامية للمؤتمر.

**السيد ميمبا** (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول التالية الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: أنغولا، بوتسوانا، تزانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلند، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا.

الدول الأعضاء في الجماعة بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١، وفي اعتماد برنامج العمل. وعلى صعيد القارة، كان للدول الأعضاء في الجماعة دور أساسي في إعداد واعتماد إعلان باماكو لعام ٢٠٠٠ بشأن الموقف الأفريقي المشترك من انتشار وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجماعة، من خلال منظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، أعدت البروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة. وقد اعتمد البروتوكول وتم التوقيع عليه في مؤتمر قمة بلانتير في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١.

إن العديد من دول الجماعة تسلم بإسهام هذه الأسلحة في زعزعة الاستقرار بدرجة عالية، واستدامة الصراعات والاضطرابات الاجتماعية، وارتباطها بالاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والمرتزقة وغيرها من أنشطة العنف الجنائية. ومما لا شك فيه أن مكافحة انتشار هذه الأسلحة لا يمكن أن تتم إلا من خلال التعاون الدولي الفعال وإنشاء آليات قوية لتبادل المعلومات، وحفظ السجلات من أجل التعقب الفعال، والنظر في مسألة وضع علامات مميزة على هذه الأسلحة لمنع ملكيتها بصورة غير قانونية، ووضع هياكل تمكن من الاستجابة السريعة لطلبات التعقب.

وبينما تشعر الجماعة بحجية الأمل لأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية، للتفاوض بشأن إبرام صك دولي لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق على صك ملزم قانوناً، إلا أننا، مع ذلك، نشعر بالارتياح لأن الصك الملزم سياسياً، الذي سيقدم إلى الدورة الستين للجمعية العامة، يتضمن

الشؤون السياسية والدفاعية والأمنية، فإننا ما زلنا نواجه تهديدات عسكرية محتملة وواقعية في داخل منطقتنا. وما زالت بعض دولنا تواجه الصراعات المسلحة؛ وعدم اكتمال تسريح الأفراد العسكريين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم؛ والإرهاب؛ والانتشار الواسع للأسلحة غير المشروعة والألغام الأرضية.

وبالتالي، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يمكنها أن تؤيد بصورة عامة قيام فريق الخبراء الحكوميين المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية بالنظر في مسائل، من بينها، الدور الحوري الذي يؤديه الأمن في تحديد العلاقة بين نزع السلاح والتنمية؛ وأهمية معالجة التهديدات المتنوعة للتنمية التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة؛ وأهمية منع نشوب الصراعات من أجل تجنب التكاليف المهلكة، المالية، والاقتصادية، والاجتماعية، المرتبطة بالصراعات الأهلية والصراعات المسلحة فيما بين الدول.

وفي هذا الشأن، فإن الجماعة ملتزمة بالعملية الأوسع على صعيد القارة المتمثلة في إنشاء الاتحاد الأفريقي وترسيخه، وكذلك بالمؤسسات والبرامج التابعة له، كمجلس الأمن والسلام، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن شيوع وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مجتمعاتنا يمثل أحد أهم العوامل السلبية التي تؤثر على اقتصاداتنا وعلى الإحساس بالسلام والأمن لدى مواطنينا. ومنطقتنا مليئة بتلك الأسلحة بعد عقود عديدة من الصراعات داخل الدول وفيما بينها. ونحن في المنطقة لدينا، كما هو واضح، الكثير مما يثير قلقنا، ولدينا حوافز جلية لوقف انتشارها.

إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مناصر قوي للكفاح ضد تلك الآفة. وعلى الصعيد الدولي، شاركت

الدمرة المحتملة لحدوث تفجير نووي على كوكبنا الأرضي بأسره تستحق، على الأقل، بعض الذكر في تلك الوثيقة.

وتعتقد الجماعة أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح ومعاهدة عدم الانتشار، وبالتالي تدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على تلك المعاهدة. وفي هذا الشأن، نحث جميع الأطراف على الامتثال لجميع الالتزامات الواردة في القرارات المعتمدة في مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة، وتلك الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

إن الجهود الحثيثة الجارية لمكافحة الإرهاب، رغم أهميتها، لا ينبغي أن تقلل من ضرورة الجهود المتجددة والحقيقية لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترى الدول الأعضاء في الجماعة أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية أفضل ضمانات لعدم امتلاك الإرهابيين لها وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ولكن بدلا عن إزالتها الكاملة، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بإبرام صك ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

وتحث الجماعة جميع الشركاء في التفاوض على التوجه إلى المناقشات المقبلة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار بحسن نية. إن المجتمع العالمي الذي تمثله يستحق منا أكثر، ولا ينبغي أن يتوقع منا أقل من ذلك، بوصفنا أمناء على هذه العملية. وأي تكرار في المستقبل لإخفاقات آلية نزع السلاح لن يؤدي إلا إلى فقدان المزيد من السمعة الجيدة. وقد يمثل ذلك فشلا ذا أبعاد مروعة.

أحكاما نشعر بأنها ستكون فعالة في مكافحة الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة.

ونود أن نحث أعضاء الجمعية العامة على اعتماد مشروع الصك وإظهار الإرادة السياسية اللازمة لسن القوانين المتضمنة لأحكامه. وخيبة أملنا بسبب الفشل في المفاوضات المتعلقة بإبرام صك ملزم قانونا لن تثبط عزيمتنا في المضي بهذه المسألة نحو نتيجتها الطبيعية.

واسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على مسألة تنفيذ حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. إن كل عضوية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة بأحكام معاهدة منع الألغام المضادة للأفراد، إدراكا منا للطبيعة الخطرة بشكل غير عادي لهذا السلاح وآثاره على المواطنين الأبرياء. وتولي الدول الأعضاء في الجماعة أهمية بالغة للالتزامات القوية، الوطنية والإقليمية. ويبحث الموقف الأفريقي المشترك من الألغام الأرضية المضادة للأفراد رسالة قوية بشأن الأولوية التي توليها المنطقة الأفريقية لتنفيذ هذين الصكين. وقد عبّرنا عن ذلك في التزامنا بعدم استعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد وعدم استحداث وإنتاج وامتلاك وتخزين الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو الاحتفاظ بها ونقلها، وتدمير جميع تلك الألغام، وفقا للاتفاقية.

وتود الدول الأعضاء في الجماعة اغتنام هذه الفرصة لترديد خيبة الأمل التي عبر عنها الأمين العام بسبب فشل عضويتنا الجماعية في التوصل إلى الاتفاق على نص بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية للقمة العالمية. إن حكم التاريخ لن يغفر لنا - وسيكون محقا في ذلك - لأننا فشلنا في الاتفاق على لغة بشأن قضية على هذه الدرجة من الأهمية. ولا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك بأن الآثار

نزع السلاح النووي أو عدم الانتشار، ضروري من أجل تحقيق هدف تخليص العالم من الأسلحة النووية. ومع أن ذلك ليس مفهوما جديدا، فإن جنوب أفريقيا تحذر بشدة من الميل إلى التركيز بشكل رئيسي على جانب أو آخر من هذه الجوانب. وإذا ما استمر هذا الميل بدون أن يوقف فإن الدور المحوري لمعاهدة عدم الانتشار، بوصفها أساسا ضروريا لترع السلاح النووي وعدم الانتشار، سوف يُعطل. وفي هذا الشأن، تعتقد جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا أنه ينبغي، إذا أردنا إحراز تقدم، أن يكون واضحا أن جميع جوانب معاهدة عدم الانتشار يجب تنفيذها وتطبيقها بشكل صارم. إن كل مادة من مواد معاهدة عدم الانتشار تبقى ملزمة لجميع الدول الأطراف في جميع الأوقات وفي كل الظروف، ومن الضروري أن تخضع كل دولة طرف في المعاهدة للمساءلة الكاملة فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وإذا كنا نرغب في إحراز تقدم في إطار مؤتمر نزع السلاح، فمن الضروري أن نركز جهودنا على التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال لتلك الهيئة. ومما لا شك فيه أننا لم نتمكن حتى الآن من تحقيق أي تقدم نحو اتفاق بشأن جدول الأعمال، سواء في الاجتماعات الرسمية أو غير الرسمية في مؤتمر نزع السلاح. ونظرا لهذا الطريق المسدود، فإن جنوب أفريقيا ما زالت ترى أن مقترح السفراء الخمسة يتيح لنا فرصة جيدة لتحقيق هذا الهدف، الذي ظل صعب المنال خلال السنوات الثماني الماضية. وقد حان الوقت لزيادة التركيز الشديد في مؤتمر نزع السلاح على ذلك المقترح.

وعموما، حان الوقت، لأن نوجد وسائل مبتكرة لمعالجة عدم التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وكذلك بشأن المآزق القائم في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، من أجل أن نكمل الإنجازات التي تحققت بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد.

**السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):**  
سيدي الرئيس، أرجو أن تتقبلوا تماني وفدي بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة خلال هذه الدورة الستين البالغة الأهمية. وأود أن أؤكد لكم دعم وتعاون وفدي الكاملين معكم، بينما تقودون، مع مكتبكم، عمل اللجنة إلى نتيجة ناجحة.

وأود كذلك أن أعبر عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل بوتسوانا نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

إن جنوب أفريقيا تشعر بالقلق الشديد بسبب الافتقار العام إلى التقدم بشأن نزع السلاح النووي والشلل الواضح في أحد الأجزاء الرئيسية لآلية الأمم المتحدة لترع السلاح، وهو مؤتمر نزع السلاح. إن فشل المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، والمآزق الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح يمثلان اتماما لنا بأننا لم نرق إلى مستوى التحدي الذي تشكله الأسلحة النووية. إن هذه العوائق في طريق نزع السلاح النووي تمثل دلالات على الافتقار الخطير إلى الإرادة السياسية لتنفيذ الالتزامات والتعهدات المتفق عليها سابقا بشأن نزع السلاح النووي. وهي، بالمثل، تعكس افتقارنا إلى الشجاعة للتفاوض على قضايا أساسية معينة من شأنها أن تدفع قدما نزع السلاح النووي. وتعتقد جنوب أفريقيا أن هذا الوضع يجعلنا في حالة محفوفة بالمخاطر لا تقدم غير توقعات مشكوك فيها بتزع السلاح النووي. وبدلا من تبييد هذا الانطباع، فإن عدم تمكن قمة الجمعية العامة الأخيرة من التوصل إلى اتفاق حول المسائل المتعلقة بتزع السلاح النووي قد زاده رسوخا.

وعلى الرغم من هذه الحالة المخيبة للآمال، فإن جنوب أفريقيا ما زالت تعتقد أن التقدم، سواء على صعيد

إن مسألة الألغام المضادة للأفراد كانت مسألة هامة بالنسبة لجنوب أفريقيا حتى قبل بدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام لعام ١٩٩٩. ولذلك، قدرنا أهمية المشاركة في المؤتمر الأول لاستعراض الاتفاقية المعقود في نيروبي، كينيا، في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، والذي اعتمد خطة عمل نيروبي ٢٠٠٥-٢٠٠٩. ونرى بأن الاجتماع السادس للدول الأطراف، الذي سيعقد لاحقا في هذا العام، سيكون فرصة لتسليط المزيد من الضوء على أهمية اتفاقية حظر الألغام والإسراع بتنفيذها وإضفاء الطابع العالمي عليها، بغية تحقيق الرؤية المتمثلة في وجود عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. وجنوب أفريقيا، بوصفها أحد الرؤساء المشاركين للجنة الدائمة المعنية بالحالة العامة للاتفاقية وتنفيذها، ما فتئت تسهم في الوثيقة الختامية المنتظرة للاجتماع وتعمل على تسهيل استكمالها.

وفي مجال الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، سنستمر في مسعانا لتعزيز الاتفاقية الخاصة بالأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، ونعتقد أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ سيوفر لنا نقطة انطلاق للمضي قدما بشكل جماعي في هذا المجال الهام.

وفي الختام، ما زالت جنوب أفريقيا تؤمن بأن الطريقة الفعالة الوحيدة للتعامل مع أسلحة الدمار الشامل هي من خلال الصكوك القائمة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. إن التقيد العالمي بهذه الاتفاقات الدولية، والتنفيذ الكامل والامتثال لها، والإزالة الكاملة لجميع أسلحة الدمار الشامل، هي الضمانات الوحيدة ضد استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

**السيد هو شياودي (الصين) (تكلم بالصينية):**  
اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أهنئكم بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة للجمعية العامة. وأنتم،

وما زالت جنوب أفريقيا تولي أهمية بالغة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وستقدم جنوب أفريقيا، وكولومبيا، واليابان كمنسق، في هذا العام، مشروع قرار بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونأمل أن يتمكن جميع الأعضاء من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار هذا.

وقد شاركت جنوب أفريقيا بنشاط خلال العام ٢٠٠٥ في الاجتماعين الثاني والثالث للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمفاوضات بشأن إبرام صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. وفي هذا الشأن، يشيد وفدي برئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفير أنتون ثالمان، ممثل سويسرا، على جهوده الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء حول مشروع الصك الدولي. وكانت جنوب أفريقيا، شأنها في ذلك شأن وفود عديدة أخرى؛ تفضل إبرام صك ملزم قانونا؛ وقد أيدنا أيضا أن تضمن الذخيرة في مشروع الصك.

ومع ذلك، فإننا نعتبر مشروع الصك تطورا إيجابيا في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي رأينا أن مؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز بشأن الأسلحة الصغيرة سيكون فرصة هامة لتعزيز دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الصغيرة غير المشروعة. وستتابع جنوب أفريقيا باهتمام، بطبيعة الحال، التطورات في المستقبل فيما يتعلق بالسمسة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ونعتقد أنه ينبغي لنا اتباع نهج طموح في جهودنا الجماعية لمكافحة تلك الأنشطة.

ولم يحدث في الماضي أن كانت المجتمعات البشرية، ومصالحها، ومصائرهما مترابطة بالشكل الوثيق الذي هي عليه اليوم. وفي هذه الحقبة الهامة من التاريخ، الحافلة بالفرص والتحديات على حد سواء، ينبغي على جميع البلدان العمل معا بتضامن كبير، واغتنام الفرص التاريخية، والتصدي للتهديدات الناشئة للأمن العالمي.

إن العملية الدولية لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار، بوصفها عنصرا هاما في الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام وتعزيز التنمية، قد وصلت إلى منعطف حاسم. فمن جهة، ما زال النظام الدولي لتحديد للأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، يؤدي دورا هاما في صون السلام والاستقرار الدوليين. ونفذت بسلاسة غالبية المعاهدات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، وتم إحراز المزيد من التقدم في بعض المجالات الأخرى. وكثفت الجهود المتعددة الأطراف من أجل تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية). وأحرز تقدم كبير في ميدان تحديد الأسلحة فيما يتصل بالمسائل الإنسانية. وظل توافق الآراء الدولي بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل يعزز باستمرار. ويجري تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعُرض عدد من المبادرات لتعزيز أنظمة عدم الانتشار، وبُذلت جهود سياسية ودبلوماسية حثيثة من أجل تسوية مسائل الانتشار من خلال الحوار والتعاون.

ومن جهة أخرى، تواجه العملية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح مصاعب وتحديات. وما زال الطريق طويلا حتى نصل إلى نزع السلاح النووي. إن سيطرة عقلية الحرب الباردة واستراتيجية الردع النووي القائمة على المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، وكذلك تخفيض عتبة استعمال الأسلحة النووية، واستحداث أسلحة نووية جديدة، تشكل عوامل جديدة في زعزعة الاستقرار والأمن

بفضل ما تتمتعون به من خبرات غنية ومهارات دبلوماسية، ستقودون قطعاً عمل اللجنة إلى النجاح. ويمكنكم، أنتم وبقية أعضاء المكتب، التأكد من كامل التعاون والدعم من جانب الوفد الصيني. وأود كذلك أن أعبر عن خالص الشكر للسفير دي ألبا، ممثل المكسيك، على عمله الممتاز كرئيس للجنة خلال الدورة التاسعة والخمسين.

إن هذا العام يصادف الذكرى الستين لانتصار العالم في الحرب ضد الفاشية، وكذلك لتأسيس الأمم المتحدة. وإذا نستعرض تاريخ تلك الحرب المكتوب بالدم والنار، ونستذكر تلك الساعة الجليدة التي تم فيها تأسيس الأمم المتحدة، ونستذكر جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام والتنمية خلال العقود الستة الماضية التي كانت حافلة بالتطورات والتقلبات غير المتوقعة، فإننا نشعر عن صدق بأن السلام هو الشرط الأساسي للمجتمع البشري من أجل تحقيق هدف التنمية. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال الجهود المشتركة والتعاون المتبادل بين شعوب جميع البلدان.

وعموماً، ظلت الحالة الدولية مستقرة، ونحن نشهد نزوعاً لا يُقاوم نحو السعي إلى السلام والتعاون وتعزيز التنمية. وأصبحت ظاهرة التطوع إلى عالم متعدد الأقطاب يتميز بعولمة الاقتصاد تزداد تعزيزاً، والتقدم في العلم والتكنولوجيا يسير بخطوات واسعة إلى الأمام. وعمليات التبادل، والتعاون، والتكامل بين البلدان آخذة في النمو، وكذلك العوامل الموازية لصون السلم وتجنب الحرب. وتختار البلدان بشكل متزايد طريق التعاون والسعي إلى التنمية المشتركة. ولكن العالم ما زال بعيداً عن الهدوء، حيث أن التهديدات التقليدية للأمن ما زالت مستعصية، والتهديدات غير التقليدية للأمن مستمرة في الظهور. وهذا المزيج من التهديدات التقليدية وغير التقليدية يستمر في إعاقة التنمية البشرية وفي تهديد السلم والأمن الدوليين.

ذلك، ينبغي حل النزاعات من خلال الحوار، وتحقيق الاستقرار من خلال التعاون.

ثانياً، ينبغي المحافظة الصارمة على أنظمة المعاهدات في المجال الدولي لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه الأنظمة، كجزء هام من إطار الأمن الدولي، لا غنى عنها في صون السلم والأمن الدوليين. وبسبب تنوع التهديدات، وتزايد عوامل عدم الاستقرار غير المتوقعة في ميدان الأمن الدولي، من الأهمية الفائقة المحافظة على تلك الأنظمة.

ثالثاً، ينبغي تعزيز جهود تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف، ونزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي تقليص أهمية دور الأسلحة النووية في الأمن الوطني، وتعزيز العملية الدولية لنزع السلاح النووي. ومن أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ينبغي اعتماد نهج متكامل للتعامل مع أعراض هذه الظاهرة وأسبابها الجذرية. ويتعين اتخاذ تدابير احترازية لمنع إدخال الأسلحة في الفضاء الخارجي وسباق التسلح فيه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب اعتماد تدابير فعالة لمعالجة الشواغل الإنسانية في سياق تحديد الأسلحة.

رابعاً، ينبغي حل المشاكل في ميدان تحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية وضمن الإطار القائم للقانون الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون التدابير المتخذة مفضية إلى ضمان السلم والأمن الدوليين. وينبغي تسوية الخلافات والنزاعات من خلال المفاوضات، والحوار والتعاون، بدلاً عن اللجوء إلى الضغط، والعقوبات والمواجهة. ولا بد من إيجاد التوازن بين تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار من جهة، والتنمية من جهة أخرى.

خامساً، ينبغي اتباع مسار تعددية الأطراف في تحقيق الأمن المشترك. وفي هذا الشأن، ينبغي تعزيز التعاون

الدوليين. وهناك خطر متزايد لاحتمال إدخال الأسلحة إلى الفضاء الخارجي. وما زال مؤتمر نزع السلاح في جنيف يقف أمام مأزق. كما أن احتمالات بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما زال يكتنفها الغموض. ولم تبدأ بعد المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والصك الدولي لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا العام، انتهى مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بدون التوصل إلى نتائج جوهرية. ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء على صياغة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الأخير للأمم المتحدة. وما زالت المؤسسات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة تواجه التحديات. وظلت بعض المسائل النووية الإقليمية بدون حل، وهناك خطر آخذ في الازدياد لإمكانية حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل.

إنها مهمة المجتمع الدولي المشتركة والإلزامية معالجة هذه التهديدات والتحديات، وتعزيز التطور المعافي للعملية الدولية لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار، وبناء قرن جديد يسوده السلام، والعدالة، والديمقراطية والازدهار. ولهذا الغرض ينبغي تنفيذ التدابير التالية تنفيذاً كاملاً.

أولاً، ينبغي إنشاء مفهوم جديد للأمن يتمحور حول المساواة، والثقة المتبادلة، والمنفعة والتعاون المتبادلين. إن العالم يشبه العائلة الكبيرة، حيث يؤدي التعايش السلمي إلى حالة يربح فيها الجميع، وحيث يؤدي التعاون المتبادل إلى الأمن المشترك. ويجب على البلدان بناء الثقة فيما بينها في مجال الأمن، وصون الأمن الإقليمي والدولي من خلال التعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة. وينبغي التخلي عن ذهنية السعي إلى التفوق الأمني القائم على القوة العسكرية. وبدلاً عن

السياسات والتدابير التي اعتمدها الصين في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار كانت فعالة وجديّة وبنّاءة. وهي تبين أيضا أن الصين ظلت دائما قوة حازمة في الحفاظ على السلم والنهوض بالتنمية المشتركة والتعاون الدولي.

**السيد عبد العزيز (مصر):** يسعدني أن أبدأ بتهنئتك

بتولي رئاسة اللجنة الأولى في هذا الوقت الحاسم من أعمال الجمعية العامة. وأود أيضا أن أهنئ باقي أعضاء المكتب بتولي مناصبهم. كما أود أن أعبر عن تأييدنا لبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به سفير إندونيسيا، وبيان المجموعة الأفريقية الذي أدلى به ممثل نيجيريا اليوم.

تجري أعمال الدورة الستين للجمعية العامة تحت ظل سحابة قائمة تخيم على أداء المنظمة في التعامل مع مواضيع نزع السلاح بأبعادها المختلفة، تهدد بخلق حالة من الانفلات الدولي من تنفيذ الالتزامات الطوعية التي قطعها دولنا جميعا على أنفسها في الإطار المتعدد الأطراف، وتفتح الباب واسعا للجميع، دون استثناء، للتراجع عن تلك الالتزامات، مع ما يمله ذلك من خطورة على حماية الأجيال القادمة من ويلات الحروب.

ومنذ أن وضعت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية

الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٨٧ أولويات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، لكي تبدأ بتزع السلاح النووي ثم باقي أسلحة الدمار الشامل ثم الأسلحة التقليدية، تحقق القليل من الإنجاز في المجالات الثلاثة في الإطار الدولي المتعدد الأطراف، رغم بعض الإنجازات التي تحققت على المستوى الثنائي دون أن تشملها آليات التحقق الدولية أو أن تسهم بفعالية في تحقيق أهدافنا الجماعية.

ورغم تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى، بناء على صفقة متكاملة

الدولي وضمنان المشاركة العالمية. وقد دل تاريخ الأعوام الستين الماضية على أن الأمم المتحدة، بوصفها محور آلية الأمن الجماعي والحفل الرئيسي لتعددية الأطراف، قد أدت دورا لا غنى عنه في التعاون الدولي لضمان الأمن العالمي. وهذا الدور يجب تعزيزه، ويجب عدم إضعافه بأي شكل من الأشكال.

إن الأمة الصينية محبة للسلم، والصين عضو مسؤول في المجتمع الدولي. وقد اتخذت الصين على الدوام موقفا مسؤولا في ميدان تحديد السلاح الدولي، ونزع السلاح وعدم الانتشار، واتخذت تدابير عملية لدعم قضايا تحديد السلاح الدولي، ونزع السلاح وعدم الانتشار. وأحد الأمثلة البارزة لتلك الجهود هو أن الصين ظلت خلال السنوات الثلاث الماضية تشجع بنشاط المحادثات السداسية في بيجين بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وخلال الجولة الرابعة للمحادثات التي احتتمت في الشهر الماضي، حققت الأطراف الستة توافقا هاما في الآراء، وأصدرت بيانا مشتركا. ويمثل ذلك خطوة هامة إلى الأمام في المحادثات، وهو يعود إلى الالتزام السياسي والعمل الشاق لجميع الأطراف المعنية. كما أنه يمثل التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي. وينبغي الحفاظ على هذه النتيجة بعناية فائقة، إذ أنها لم تتحقق بسهولة. ونأمل في أن تتمكن الأطراف من مواصلة العمل معا لدفع المحادثات السداسية قدما وللسعي إلى إيجاد حل سلمي لهذه المسألة من خلال الحوار، ولضمان السلام المستدام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، ولتحقيق التنمية المشتركة والازدهار. وستستمر الحكومة الصينية في الإسهام النشط من أجل بلوغ هذه الغاية.

وفي ١ أيلول/سبتمبر، نشرت الحكومة الصينية كتابا أبيض عن جهود الصين في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وهو يصف سياسات الصين وجهودها في هذا المجال بالتفصيل. ويبين الكتاب الأبيض أن



متفاوتة لتنفيذ الخطوات الثلاثة عشرة القابلة للتحقق لزع السلاح النووي في إطار دولي متعدد الأطراف، بما فيها تفعيل آليات نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، وإنشاء فريق عامل معني بزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار قابل للتحقق الدولي، وإدخال اتفاقية حظر إجراء التجارب النووية حيز النفاذ. ومن المؤسف أن يحدث ذلك رغم أن تلك الخطوات وغيرها قد وافقت عليها الدول النووية بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥.

ولم يكن التعامل مع منع الانتشار أكثر حظا. ورغم الحاجة الماسة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والتي كانت لب القرار المتعلق بالشرق الأوسط، المعتمد في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة الحظر الشامل في عام ١٩٩٥، الذي شكل عنصرا رئيسيا في الأساس الذي قام عليه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وكذلك الفقرات ذات الصلة من وثيقة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، والتي لن تتحقق بدون انضمام إسرائيل إلى المعاهدة، فقد وجدنا تلمصا واضحا من مواصلة السعي إلى تنفيذ هذا الالتزام الذي لا يقوم فقط على قرار مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد المعاهدة، بل وعلى قرارات أخرى عديدة أهمها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الصادر عن مجلس الأمن، والذي أكد في فقرته الرابعة عشر على أن إخلاء العراق من أسلحة الدمار الشامل إحدى الخطوات نحو إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. فهل أسلحة الدمار الشامل محرمة على العراق ومحللة لغيره؟ وهل قامت الأطراف الدولية بواجبها تنفيذا لالتزاماتها التعاقدية والتزاماتها تجاه مجلس الأمن في هذا المجال؟ وهل سعى مجلس الأمن إلى تنفيذ هذا الجزء من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) مثلما يسعى بكل جد وإخلاص إلى تنفيذ الدول لالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؟

معروفة لنا جميعا، لم يؤد ذلك التمديد إلى تقدم ملموس في القضاء على الأسلحة النووية. فلم تتحقق عالمية المعاهدة، ولم تبذل الدول الأعضاء، وخاصة الدول النووية، أي جهد يُذكر لتحقيق هذه العالمية. بل ورغم الحيازة الفعلية لبعض الدول خارج إطار المعاهدة لأسلحة نووية أو لقدرات نووية مبهمة ترحح المعلومات أنهما أسلحة نووية، نشهد تعاوننا متزايدا من الدول النووية مع تلك الدول في المجال النووي خلافا لالتزاماتها بموجب المعاهدة، مما يطرح السؤال المنطقي: هل نحن فعلا كدول نووية وغير نووية ملتزمون بالتنفيذ الفعال والأمين لأحكام المعاهدة أم لا؟

ومما يجعل الإجابة على هذا السؤال أكثر صعوبة، وخاصة علينا نحن الأطراف غير النووية في المعاهدة، أن نشهد محاولات مستميتة من الدول النووية وحلفائها من المشمولين بالمظلات النووية لمضاعفة الالتزامات الواردة في المعاهدة على الدول غير النووية بالسعي إلى الحد من حرية الدول في الانسحاب من المعاهدة، وبالسعي إلى الحد من فرص حصول الدول غير النووية على المواد النووية اللازمة لتطوير برامجها السلمية في ممارسة لحقها غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بل وبالسعي إلى التعامل مع الحالات الفردية التي تثير شبهة مخالفة المعاهدة بمعايير غير موحدة تقوم على اعتبارات سياسية، والسعي إلى استبعاد الإطار الدولي المتعدد الأطراف من التعامل مع تلك الحالات لتحديد ما إذا كانت مخالفة أم لا؛ وكذلك السعي إلى استغلال هذه الحالات كذريعة لمحاولة تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الوقت الذي لم تتحقق فيه عالمية المعاهدة ذاتها، ولم تبرم كل الدول بروتوكولا أصليا مع الوكالة الدولية، ودون الاستفادة المثلى من التجارب الماضية، وخاصة تجربة العراق.

ومما يقوض أسس معاهدة حظر الانتشار النووي أيضا غياب الإرادة السياسية لدى الدول النووية بدرجات

اهتماما خاصا ولا سيما للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي شكلت محور اهتمام الاجتماع الذي عقد في تموز/يوليه الماضي للإعداد لمؤتمر النظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار في هذه الأسلحة عام ٢٠٠٦.

وفي هذا الصدد، من الضروري التأكيد على مسؤولية الدول عن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة على المستوى الوطني، وعلى مسؤولية المجتمع الدولي عن توفير الدعم المالي والتقني لمساعدة الدول، وخاصة الدول النامية، على تنفيذ أهداف هذا البرنامج.

كما ترحب مصر باستكمال الجهد المبذول لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة، بعد أن ساهمت مصر من خلال أعمال الفريق العامل، في التوصل إلى صك دولي سيرعرض على الجمعية العامة في هذه الدورة لكي يشكل أحد العناصر اللازمة لإنجاح مؤتمر عام ٢٠٠٦.

ختاما، لن يتحقق النجاح للجهود الدولية في مجال نزع السلاح دون التعامل الفعال معها جميعا في الإطار الدولي المتعدد الأطراف، وليس في إطار التعامل الثنائي المباشر أو في إطار مجلس الأمن. ويجب أن يتم هذا التعامل في إطار الأولويات التي وافقنا عليها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. فلا يمكن الاحتجاج بأن تغير الظروف السياسية أو الاستراتيجية من شأنه أن يغير هذه الأولويات، أو بأن الأوضاع الأمنية والتوازنات الدولية من شأنه أن يغير النظرة الدولية إليها. فإن ذلك سيكون قطعاً سبباً للفشل في تنفيذ ما اتفقنا عليه وسعينا معا إلى تنفيذه.

وعلى هذا الأساس، ستقف مصر دائما في صف أي جهد جماعي لتعزيز التعامل مع قضايا نزع السلاح. وستعمل على تقوية وتفعيل دور الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف

في ظل هذه الاعتبارات أتى الفشل المؤسف للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ في التوصل إلى اتفاق بشأن تجديد الالتزام الدولي الذي أخذناه على عاتقنا عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وأسفر الاختلاف الواضح في التوجهات عن فشل المحاولة الشجاعة التي قامت بها الجمعية العامة لإعادة توصيف وتقييم التعامل الدولي مع قضايا نزع السلاح في وثيقة الاجتماع الرفيع المستوى بمناسبة الذكرى الستين لقيام المنظمة. ولكن، يجب ألا ننظر إلى هذا الفشل باعتباره أهياراً للنظام الدولي في هذا المجال، بل يجب أن يُنظر إليه بوصفه رسالة إنذار واضحة بأن النظام على وشك الانهيار ما لم نسرع كلنا، دولا نووية وغير نووية، بتنفيذ التزاماتنا بكل أمانة وموضوعية وتوازن.

ومن حسن الحظ أن عدم إحراز أي نتيجة جوهرية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ قد حافظ على توافق الآراء الدولي الذي تم التوصل إليه عام ١٩٩٥ والمعاد تأكيده عام ٢٠٠٠ بكافة عناصره، لكي نعود للبناء عليه خطوة بخطوة ودون تغيير. إننا في أمس الحاجة الآن إلى رؤية جديدة للتعامل مع قضايا نزع السلاح في الإطار الدولي المتعدد الأطراف نؤكد من خلالها التزامنا به وسعينا إلى الحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة، ومصداقيتنا كدول أعضاء. ويجب أن تقوم هذه الرؤية على توافق الآراء، وإلا فإن استمرار الاتجاه الحالي سيؤدي إلى انفراط عقد معاهدة عدم الانتشار، وإلى أهيار كل جهد جماعي دولي لنزع السلاح، خاصة إذا ما استمر التعامل مع قضايا نزع السلاح النووي من خلال قرارات مجلس الأمن التي تعكس آراء البعض على حساب البعض الآخر.

وتكتسب الأسلحة التقليدية أيضا أهمية متزايدة في ضوء أولويتها التالية لأسلحة الدمار الشامل. وبالنظر إلى التأثيرات المباشرة لهذه الأسلحة في النزاعات المسلحة بين الدول والأفراد، خاصة في قارتنا الأفريقية، فإن مصر توليها

السيد شيخ تيدياني غاديو بأن ذلك المأزق ناتج عن تفكير مشوه من جانب بعض الدول التي تربط بين حيازة الأسلحة النووية وبين المزايا السياسية والاستراتيجية. وقال السيد غاديو إن هذا الموقف سلبي وخطير لأنه يجذب الانتشار النووي ويتجاهل أن أمن قريتنا العالمية إما أن يكون عالميا أو لا يكون.

إن التهديد النووي، تهديد حقيقي، ولكننا لا ينبغي أن نياس، لأن بإمكاننا، إذا أردنا، أن نعيش في عالم استوصل منه إلى الأبد التهديد بأسلحة الدمار الشامل سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية. وترحب السنغال في هذا الصدد بالجو المواثي الذي ساد مؤتمر تيسير إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وسيشكل إنفاذ المعاهدة في الواقع تقدما كبيرا نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في القضاء على التهديد النووي.

وبالمثل، نرحب باعتماد الفريق العامل المفتوح العضوية لمشروع الصك السياسي المعني بالتعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (A/60/88، المرفق). ولكن سيكون من المفيد للغاية، بغية تعزيز التقدم، العمل بأسرع ما يمكن على اعتماد صك بشأن السمسرة في الأسلحة الخفيفة ويفضل أن يكون قانوني الطابع. وسيساعد اعتماد هذين الصكين في وقت مبكر في القضاء على الآثار المدمرة للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويؤدي إلى تحقيق نجاح مماثل في أفريقيا وفي العالم كله مماثل ما تحقق من إنجاز بالنسبة لانتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن أكثر البرامج طموحا والتي ترمي إلى دعم التنمية في أفريقيا، بما في ذلك البرامج التي أعلن عنها أثناء الاجتماع العام الرفيع المستوى، ربما

المتعلقة بنزع السلاح في تحقيق ما ينشده العالم من أمن واستقرار.

**السيد سيك (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، أن أقدم إليكم، سيدي، تهاني وفد السنغال القلبية بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وتمنياته لكم بكل النجاح. ويوسعكم أن تكونوا واثقين بدعم السنغال التام لكم في اضطلاعكم بعملكم الهام.

كما أود أن أعلن أن وفدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

تواجه البشرية عجزا خطيرا ومتزايدا في الأمن. وما لم تتخذ تدابير تصحيحية عاجلة، ستنتفض كل الجهود الإيجابية التي تبذل يوميا لتحقيق رفاه الجنس البشري. وسيظل تعزيز التنمية جهدا ضائعا ما لم نسيطر تماما على شتى الأخطار التي تهددنا. وعلينا أن نلزم أنفسنا بقوة بالتصدي للتهديدات التي يواجهها أمننا الجماعي في إطار من الثقة والاحترام المتبادل.

وترى السنغال أن الخروج من المأزق الذي تقف أمامه الهيئات التي تتعامل مع نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية أحد التدابير الأولى التي يتعين اتخاذها. وقد بدا هذا المأزق واضحا في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح وفي مؤتمر نزع السلاح، كما ظهر في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة مع الأسف أنه لم تصدر أي إشارة إلى نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠)، للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر.

وأثناء المناقشة العامة التي جرت في الدورة الستين للجمعية العامة، أعربت السنغال على لسان وزير خارجيتها

**السيد جيت (الهند)** (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تقبلوا، سيدي، تهاني وفدي الحارة لكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ويسرنا أن نراكم تبتسأون ذلك المنصب، ونؤكد لكم على تأييدنا التام.

إن إخفاقنا الشهر الماضي في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل نزع السلاح ومنع الانتشار في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، مما انعكس في حذف تلك المواضيع من الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠)، أظهر عجزنا عن إدراك خطورة التهديدات القائمة والناشئة للأمن الدولي. كما أنه أبرز تضارب مصالح الدول الأعضاء وأولوياتها بشأن تلك المسائل الحاسمة، التي تحدث تأثيرا هاما على السلام والأمن الدوليين.

وأدت الفجوة المتسعة بين التصور والواقع والمصالح والأولويات الأمنية للدول الرئيسية إلى إصابة الآلية المتعددة الأطراف لتزع السلاح بالشلل. ولثماني دورات متعاقبة، لم يجر مؤتمر نزع السلاح أي مفاوضات موضوعية. ولم تتمكن هيئة نزع السلاح، لدورتين متعاقبتين، من الاتفاق حتى على جدول أعمالها.

وهناك صلة وثيقة بين قصور أداء آلية نزع السلاح وتدهور الأخلاق في العلاقات الدولية المتعددة الأطراف. ونحن بحاجة إلى تعددية الأطراف لإحراز تقدم في نزع السلاح ومنع الانتشار لأنها شاملة في السعي إلى بناء وتوسيع الأساس المشترك، ولأنها أيضا نهج ديمقراطي في مراعاة أولويات الجميع ومصالحهم. بل إن تعددية الأطراف أكثر أهمية اليوم، مع ضرورات الاقتصاد المتزايد العولمة، ومجتمع المعرفة البارز إلى الوجود وما ينجم عن ذلك من عدم إمكانية تجزئة السلام والاستقرار.

وسيكون من الخطأ تحديد المآزق الحالي في آلية نزع السلاح بأنه يكمن في إجراءاتها. ونحن بالقيام بذلك لن نعالج

يكون تأثيرها محدودا إذا لم تتم السيطرة على أسلحة الموت التي تشعل الصراعات. وينبغي لي أن أشدد مرة أخرى على أهمية الصلة بين نزع السلاح والتنمية، وهي موضوع القرار ٧٨/٥٩، الذي اعتمده الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بناء على توصية من اللجنة الأولى.

وتُزمننا حالة الأمن الجماعي الراهنة، عندما نتطرق إلى الأسلحة النووية، بأن نشير إلى إمكانية وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين، الذين يمكن أن يهاجموا ضحايا أبرياء لا حول لهم ولا قوة دون تمييز.

وكما ذكرت السنغال، لا توجد أي قضية عادلة أو وجهة بما يكفي لتبرير الإرهاب أو قتل المدنيين الأبرياء بوحشية. وتعتبر الهجمات الأخيرة في أنحاء العالم أجمع تذكرا مؤلمة لنا بالوجود المستمر للإرهاب، وهو آفة لا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تعبئة قوية للمجتمع الدولي. ونرى أن التذكير بأن التعاون المتعدد الأطراف هو وحده القادر على القضاء على هذه الآفة، قد أصبح وثيق الصلة بهذا الموضوع أكثر من أي وقت مضى. وستظل التعددية أيضا السبيل الوحيد أمامنا للنجاح في عملية نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم الانتشار والتوصل إلى حلول للمشكلات المتصلة بالأمن الدولي. لأن الأمن الجماعي لا يمكن ولا يجب أن يكون شاغلا لعدد محدود من الدول أو مجموعة دول: فبقاء الجنس البشري بأسره يتوقف عليه.

وفي هذا الصدد، توافق السنغال على أن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لتزع السلاح يمكن أن يوفر فرصة طيبة لجميع الدول الأعضاء للنظر في أهم جوانب الأمن الدولي وعملية نزع السلاح.

والسنغال، بالتعاون مع شركائها، ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بتقديم إسهام إيجابي في البحث عن بناء عالم أكثر أمنا وسلاما وازدهارا.

بشأنها بصورة متعددة الأطراف والملزمة قانوناً توفر أفضل آلية للتعامل مع مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ونرى أن المشاورة الدبلوماسية، بدلاً من الصراع والمواجهة، تعمل بشكل أفضل حينما نعالج مسائل السلام والأمن.

وما زالت مسألة الأسلحة النووية تشكل أمراً محورياً لعملنا. وما زال صالحاً حتى اليوم برنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (انظر القرار د-١٠/٢)، الذي منح الأولوية لنزع السلاح النووي. وترى الهند باستمرار أنه لا يمكن القضاء على التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية إلا من خلال إزالتها الكاملة بطريقة مطردة ومنظمة. وطالبت الهند بإعطاء أعلى أولوية لنزع السلاح النووي العالمي وغير التمييزي، وقدمت، بغية تحقيق تلك الغاية، عدداً من المبادرات خلال الأعوام، بما في ذلك خطة عمل عام ١٩٨٨ المفصلة جداً والشاملة والمستندة إلى مبادئ الشمول وعدم التمييز وتوازن الالتزامات بغية القضاء في مراحل على جميع الأسلحة النووية في إطار محدد زمنياً. وقبل وقت قصير لا يتجاوز ٢٩ تموز/يوليه، أكد رئيس وزراء بلدي، السيد مانموهان سينغ، من جديد في البرلمان على أن التزام الهند بالعمل من أجل نزع السلاح النووي الشامل سيظل يشكل اهتمامنا الأساسي.

ونحن نرى أن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار أمران مترابطان ومتآزران بشكل متبادل. والقضاء الكامل على الأسلحة النووية وحده هو الذي سيوفر الضمان بألا يكون هناك المزيد من انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فإن التصدي للشواغل المتزايدة للانتشار بطريقة شاملة تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي سيعزز الالتزام بهدف نزع السلاح ويسر بلوغ هذا الهدف. واليوم ما زال إطار منع الانتشار يتلى بالأزمات. وبغية التصدي لذلك من الضروري للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤكد من جديد على التزامها بنزع السلاح النووي. كما

سوى العرض، وليس السبب. وعملية اتخاذ القرار في مؤتمر نزع السلاح ليست مختلفة وظيفياً. ولا يوجد ما هو خطأ بشكل أصلي في هذه الآلية؛ بل هي انعكاس لعدم وجود الإرادة السياسية. ولو كانت الآلية في الواقع مختلفة وظيفياً، لما نجحنا في التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإبرامها. وتشكل تلك الاتفاقية، التي تنص على الإزالة التي يمكن التحقق منها لفئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، نموذجاً لأداة غير تمييزية حقاً. وحينما نتناول المسائل التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر بمصالح الدول، لا يمكن طمأنة الدول بأن مصالحها الأمنية الأساسية لن تضار إلا من خلال عملية شاملة ومتعددة الأطراف لبناء توافق الآراء. ويمكن من خلال تلك العملية حماية المواقف الوطنية المعينة والتوفيق بينها وبين المصالح الأمنية المشتركة للجميع.

ولن يقود اللجوء إلى الآليات أو العمليات المخصصة إلى أي تقدم كبير؛ بل قد يضعف مؤسسات مثل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، اللذين نلتزم التزاماً شديداً بالمحافظة عليهما وتعزيزهما. وفي هذه الفترة الحرجة ينبغي بذل كل الجهود لتعزيز العمليات والمؤسسات المتعددة الأطراف القائمة لنزع السلاح.

وتتحمل اللجنة الأولى مسؤولية هائلة عن السعي للتوصل إلى اتفاق الآراء والنهج فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ومن خلال الحوار التفاعلي يمكن أن يفهم كل واحد منا الشواغل والأولويات الأمنية للآخر ويمكن توسيع الأساس المشترك. كما أننا نأمل أن نتمكن من خلال مناقشاتنا من البناء على قوة الآلية المتعددة الأطراف القائمة لنزع السلاح بغية زيادة فعاليتها لمصلحتنا الجماعية بدلاً من اليأس من أن الحالة الراهنة لا يوجد لها علاج.

وتؤمن الهند إيماناً جازماً بالصلاحيات المستمرة للنهج المتعددة الأطراف. ونؤمن بأن الصكوك التي يتم التفاوض

فضلا عن الجهود المتعلقة بالاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والشراكة الإقليمية للأمان من الإشعاع. وفي ذلك السياق، نرحب بالنداء الذي وجهه الأمين العام لدخول اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي حيز النفاذ في وقت مبكر.

وتظل الهند مدركة للمسؤوليات المستمدة من حيابة التكنولوجيا المتطورة، المدنية والاستراتيجية على السواء، وهي مصممة على ضمان ألا تقع تلك التكنولوجيا في أيدي غير مسؤولة، سواء كانت أيدي دول أو جهات من غير الدول. ولم تكن الهند مطلقا مصدرا لانتشار التكنولوجيات الحساسة والمواد والأجهزة ذات الصلة. وسجلنا في ذلك المجال سجل ناصع. فقد أنشأنا نظاما شاملا لضوابط التصدير يجري استعراضه باستمرار وتحديثه تمشيا مع المعايير العالمية.

وتعبيرا عن تمسك الهند بالتزامها بمنع الانتشار - إضافة إلى مجموعة من التشريعات القائمة التي تتعامل مع الأنشطة المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها والمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة - فإنها وضعت مؤخرا تشريعات شاملة ومتكاملة تمثل، بالتحديد، في قانون أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها (حظر الأنشطة غير القانونية). وذلك التشريع الهام، الذي سُنّ في حزيران/يونيه هذا العام، ينبغي على النظام القائم لضوابط التصدير.

ونرى أنه، إذا أريد التصدي بفعالية لتحديات الانتشار الناشئة، ينبغي أن يجري المجتمع الدولي استعراضا للإطار القائم بغية تكييفه بشكل أفضل على التهديدات والتحديات الراهنة وعلى الوقائع القائمة مع عدم تعويق التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع الدول التي لا يتطرق الشك إلى سجلاتها المتعلقة بعدم الانتشار. ويجب على الدول إظهار الإرادة السياسية اللازمة

أن من الضروري لجميع الدول أن تنفذ تنفيذًا كاملا وبجس نية الالتزامات التي قبلتها.

وبينما نسعى إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات مؤقتة للحد من الخطر النووي، بما في ذلك اتخاذ تدابير مثل إلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية. وهناك حاجة أيضا إلى تعديل المبادئ النووية إلى موقف عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية أو عدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. ويتميز الوضع النووي للهند بالمسؤولية وإمكانية التنبؤ به الدفاعي. وينعكس ذلك في السياسة المعلنة للهند المتمثلة في عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة لها.

إن للهند مصلحة ثابتة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ليس من أجل أمنها هي نفسها بل أيضا من أجل السلام والأمن للعالم قاطبة. وفي الواقع، تأثرت بيئتنا الأمنية سلبا بسبب عجز الإطار القائم لمنع الانتشار عن التصدي بشكل فعال للانتشار.

وتتشاطر الهند بالكامل شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالخطر المتزايد لانتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الإمكانية المرعية المتمثلة في أن الإرهابيين ربما يقتنون تلك الأسلحة ويلجأون إلى استعمالها بغية تسبب الدمار والرعب على نطاق واسع. ونظرا لذلك الشاغل المشترك قدمت الهند في عام ٢٠٠٢ مشروع القرار المعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، الذي اعتمد لاحقا بتوافق الآراء بوصفه القرار ٨٣/٥٧.

وفي العام الماضي شاركت الهند بشكل نشط في مختلف الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى التصدي للصلات المحتملة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المؤتمر الدبلوماسي لتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

الرامية إلى تقريب وجهات نظرنا بشأن مسألة نزع السلاح المعلقة، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن اشكر سلفكم على حسن إدارته للدورة السابقة. والشكر موصول إلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على الجهود التي يبذلها من أجل تطوير آليات التعاون الدولي في مجالي نزع السلاح وتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

كما أتقدم بصادق التعازي والمؤاساة، باسم حكومة وشعب دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى حكومة وشعب إندونيسيا وأسر ضحايا التفجيرات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في جزيرة بالي.

ويسرني أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

بالرغم من الإنجازات الهامة والقيمة التي حققتها الأمم المتحدة على مدار السنوات الماضية في مجال احتواء الصراعات والمواجهات العسكرية الدائرة في العديد من مناطق العالم، فإن السياق المتواصل للدول على التسلح بأنواعه ما زال يهدد، وبشكل خطير للغاية، حالة الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي ننشده جميعا في الألفية الجديدة - وخصوصا في وقت أظهرت فيه التقارير والدراسات الأخيرة ارتفاع حجم الإنفاق العالمي على برامج التسلح إلى ما يزيد على ترليون دولار سنويا - مما عزز من مخاوف المجتمع الدولي من لجوء بعض الدول إلى تطوير أو بناء برامج نووية معلنة أو غير معلنة، وأيضا من مخاطر وصول هذه الأسلحة إلى أيدي غير مسؤولة. وهو الأمر الذي يتطلب، كأولوية، تعزيز مستويات التعاون الدولي في ميدان نزع السلاح، عملا بمبادئ القانون الدولي والميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن واتفاقيات الأمم المتحدة ومعاهداتها ذات الصلة، التي لا تفرق بين الدول والشعوب وتكفل، في نفس

للتصدي لتلك التحديات بطريقة صريحة وعدم اتباع نهج غير متسق، على النحو الذي شهدناه في الماضي. والهند، بوصفها دولة نووية ناضجة ومسؤولة، تظل مستعدة للمشاركة، على أساس المساواة واتساقا مع متطلبات أمنها الوطني، في المشاورات المتعددة الأطراف بغية وضع ذلك الإطار.

إن الهند ملتزمة بالوفاء بالحاجة المتزايدة للطاقة بسبب نمو اقتصادنا وضرورات التنمية الاجتماعية، فضلا عن ضمان أمننا في مجال الطاقة في المستقبل. ونحن عازمون على تطوير الطاقة النووية بوصفها عنصرا هاما لهدفنا الشامل المتمثل في توفير الطاقة. وهدفنا هو توليد ٢٠ ٠٠٠ ميغاواط للطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٠. وسيؤدي تطوير الطاقة النووية إلى تخفيض الضغط على أسعار النفط ويوفر بديلا نظيفا للوقود الأحفوري ومستداما بيئيا.

وهناك فرص هائلة للتعاون الدولي في مجال تطوير الطاقة النووية. ونقدر القرار الذي اتخذته بعض الدول الرئيسية بأن تتعاون مع الهند في المسعى الرامي إلى تطوير قدراتها على توليد الطاقة النووية. ونحن نشارك في حوار بناء مع المجتمع الدولي بغية إيجاد السبل الكفيلة بتيسير التعاون الدولي في تطوير الطاقة النووية.

إننا، مراعاة للوقت، لم نتناول جميع المسائل المدرجة في جدول أعمالنا. ونقترح أن نغطي هذه المسائل خلال المناقشة المواضيعية وفي المداخلات الأخرى. وفي غضون ذلك، نتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى بغية جعل هذه الدورة للجنة الأولى مثمرة حقا.

**السيد الشامسي** (الإمارات العربية المتحدة): سيدي

الرئيس، يسعدني في البداية، باسم وفد الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني والتقدير بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة. وإننا لعلنا على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستساهم في تعزيز مداولاتنا

الطرق السلمية لحل خلافاتها الإقليمية. كما تؤكد في هذا الصدد على ضرورة ما يلي.

أولاً، تقيد الدول النووية بالتزاماتها المنصوص عليها في سلسلة معاهدات وبروتوكولات نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، بما فيها التخفيض التدريجي لترساناتها النووية وتحويلها إلى الاستخدامات السلمية، وفقاً لإطار زمني محدد بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ثانياً، استجابة المجتمع الدولي للمقترحات الداعية إلى ضرورة إبرام صكوك عالمية غير مشروطة تكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتعيد التأكيد على حقها المشروع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ثالثاً، إعادة التأكيد على عالمية وشمولية معاهدات نزع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها معاهدة عدم الانتشار النووي؛ وذلك من خلال مطالبة الدول غير الأطراف في المعاهدة بأن تنضم إليها في القريب العاجل.

رابعاً، تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونعرب في هذا الشأن عن ترحيبنا بالتوافق الدولي الذي تم التوصل إليه مؤخراً وساهم في صياغة صك دولي ملزم سياسياً يعنى بتمكين الدول من التعرف على حركة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتعقبها في الوقت المناسب، آمليين أن يتم اعتماد هذا الصك قريباً من قبل الجمعية العامة وأن تتخذ الدول الأعضاء جميع الإجراءات اللازمة والكفيلة بالتنفيذ المبكر والفعال لهذا الصك.

خامساً، إعادة التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخصوصاً في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرار المؤتمر السادس الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠

الوقت، الشفافية في احترام سيادة الدول وأمنها القومي والإقليمي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحقها المشروع في الدفاع عن النفس.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة - إذ تشعر بخيبة الأمل إزاء عدم تضمين الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة ما يجدد التزام الدول، وخصوصاً الدول النووية، بالتعهدات التي قطعتها على أنفسها في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٠، فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح - تعتبر أن هذه الحالة كانت انعكاساً طبيعياً لإخفاق المجتمع الدولي في التوصل إلى توافق للآراء حول القضايا الرئيسية المطروحة على جدول أعمال مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، الذي عقد في أيار/مايو الماضي، وأيضاً إخفاقه حتى الآن في التوصل إلى اتفاق حول بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وعليه، فإننا نناشد وفود الدول الأعضاء في هذه اللجنة الهامة إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمة، وتحمل مسؤولياتها كاملة بما يكفل إعادة تقريب مواقف دولها وتوجهاتها تجاه مسائل نزع السلاح المعلقة.

كما تؤكد على أن محاولات بعض الدول غير الحائزة لأسلحة الدمار الشامل لإنتاج هذه الأسلحة والحصول عليها، وخصوصاً في المناطق التي تشوبها التوترات والصراعات، كمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وجنوب آسيا، يشكل بحد ذاته تهديداً خطيراً لمسألة الأمن والسلم الإقليميين والدوليين، ومن شأنه أن يزيد التوتر وعدم الثقة والمواجهات بين الدول. وعليه، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي حرصت على الانضمام إلى سلسلة معاهدات نزع السلاح الشامل وحظر إنتاجه - تعزيزاً لمسألتي تدابير الثقة والاستقرار - تحت هذه الدول على إعادة النظر والتراجع عن مواقفها بهذا الخصوص، وبضرورة الاحتكام إلى معايير الاتزان وضبط النفس واللجوء إلى



تعبئة الموارد وحشد الجهود الجماعية للمجتمع الدولي برمته من أجل التصدي لتلك التحديات وإيجاد السبل للتغلب عليها.

ومن المؤكد أن وجود وانتشار أسلحة الدمار الشامل يشكلان تهديدا خطيرا تواجهه البشرية. ولأن الإرهاب يضاعف ذلك التهديد، فإنه يجعل البيئة الأمنية للعالم غير حصينة على الإطلاق. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، نعتقد أنه ينبغي إيلاء نزع السلاح النووي الأولوية القصوى في جدول الأعمال الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. لقد وقعت مؤخرا هجمات إرهابية كبيرة على شبكة المواصلات العامة في لندن. ويمكن للمرء بسهولة أن يتصور سيناريو مروعا في أي مكان في العالم إذا وقعت أسلحة دمار شامل - وخاصة الأسلحة النووية - في أيدي إرهابيين. وواجب علينا جميعا أن نقوي عزمنا وأن نعزز جهودنا للتصدي لتلك التهديدات الرهيبة للسلم والأمن الدوليين.

وفي ظل خلفية المناخ الأمني الدولي هذه، نشعر بإحباط وخيبة أمل شديدين لفشل مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى نتائج، وأيضا لعدم الإشارة إلى نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة (القرار ١/٦٠). ونأمل ألا يُفسر ذلك بفقدان المجتمع الدولي اهتمامه بتلك المسألة الهامة.

ظلت ميانمار تؤكد دائما أن عمليتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطتان وتعززان إحداهما الأخرى. ولكن ما أسفنا عليه كثيرا هو أن مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار كشف عن وجود فجوة عميقة وكبيرة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي قررت التخلي عن الخيار النووي. وفي رأينا،

وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة. وندعو في هذا الخصوص إلى أن تقوم الدول الفاعلة في الأمم المتحدة بالضغط على إسرائيل لحملها على تفكيك جميع ترساناتها النووية وإخضاعها للرقابة الكاملة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ندعو في هذا الإطار إلى أن تلتزم جميع الدول بقرار وقف جميع المساعدات العلمية والتكنولوجية والمالية المستغلة في تطوير هذه المنشآت النووية الإسرائيلية المهددة لجهود عملية السلام في المنطقة ولأمن واستقرار شعوبها.

ختاما، إننا نأمل أن تساهم مداولاتنا في هذه اللجنة في تحقيق توافق آراء يساهم في تعزيز أعمالها وتحقيق تطلعات شعوبنا نحو الأمن والسلم والتنمية والاستقرار الإقليمي والدولي.

**السيد شين (ميانمار)** (تكلم بالانكليزية): باسم وفد ميانمار، وبالأصالة عن نفسي، يسعدني كثيرا أن أقدم بأحر تمنينا لكم، سيدي، بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن واثقون بأننا سنحقق، تحت إدارتكم الحكيمة والقديرة، نتائج مثمرة في عملنا. وأود أيضا، باسم وفدي، أن أشيد بأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، على تعاوننا الكامل معكم وأتم تنهضون بمسؤولياتكم.

يود وفدي أن يشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن التعازي بمناسبة الخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن الهجمات الإرهابية الأخيرة في بالي، في إندونيسيا.

ونحن نؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به أمس في اللجنة ممثل إندونيسيا باسم بلدان حركة عدم الانحياز.

يحيط بالعالم اليوم حشد من المسائل الأمنية التي تهدد وجود البشرية بشكل لم يسبق له مثيل أبدا. ولا يمكن لأية دولة، أو مجموعة دول، أن تتصدى بصفة فردية لهذه التهديدات التي تشكل لنا تحديات. فنحن بحاجة ماسة إلى

تكنولوجيا وماديا. وستسفر هذه الحالة عن عواقب سلبية خطيرة على البشرية. لذلك تعتقد ميانمار أن كل دولة هي صاحبة مصلحة في هذه المسألة. فاستخدام الدول للفضاء الخارجي، سواء لأغراض سلمية أو لأغراض أخرى، يهتم كل بلد.

ظلت ميانمار تؤيد دائما وتقدم مشاريع القرارات المتعلقة بذلك الموضوع التي ما فتئت مصر وسري لانكا تعرضها كل عام في السنوات الأخيرة. وثمة حاجة ملحة إلى التفاوض على صك دولي ملزم قانونيا وإلى إبرامه في أقرب وقت ممكن لمنع تسليح الفضاء الخارجي، حيث أن الصكوك الحالية لا تكفي لتغطية هذه المسألة بشكل شامل. وتؤيد ميانمار قيام مؤتمر نزع السلاح بمثل هذا التحرك. ونرحب بالمبادرتين الأخيرتين للصين والاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى إبرام هذه المعاهدة.

ورغم أن ميانمار تولي أهمية كبرى لمسألة أسلحة الدمار الشامل، فإننا ندرك أيضا الخطر المائل على جموع البشر في شتى أنحاء العالم من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فتلك الأسلحة تتسبب كل عام في خسائر بشرية فادحة لمئات الآلاف من الأشخاص. ولذلك نرحب بالنتائج المثمرة للاجتماع الثاني للدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو الاجتماع الذي عُقد في نيويورك في تموز/يوليه. ونأمل أن يُعتمد مشروع الصك الدولي في دورة الجمعية العامة هذه بغية تمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. وستعمل ميانمار، مع غيرها من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق التنفيذ الفعال لبرنامج العمل هذا.

ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية، بل ويجب عليها، أن تفي بتعهداتها القاطع، والمعلن في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي، بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية. وما زال واجبا إثبات العزم على الوفاء بذلك التعهد القاطع من خلال التنفيذ الكامل للخطوات العملية الـ ١٣ التي حددها المؤتمر.

لقد عرضت ميانمار في هذه الهيئة خلال السنوات العشر الماضية مشاريع قرارات شاملة بشأن نزع السلاح النووي تعبر عن آراء أغلبية بلدان حركة عدم الانحياز. ولن يكون هذا العام استثناء، فسنقدم مرة أخرى في اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. ونعرب عن أملنا الصادق في أن تؤيده الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء.

لقد أكدت ميانمار دائما أهمية تحقيق التقيد العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار النووي. ورغم أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مازال بعيدا عن الواقع، يسعدنا ويشجعنا أن نلاحظ أن عدد الدول التي صدقت على المعاهدة قد ارتفع الآن إلى ١٢٥. وفي هذا الصدد، نرحب بانعقاد مؤتمر عام ٢٠٠٥ المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك بالتزامن مع مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥.

أود الآن أن ألقى الضوء على مسألة أخرى من المحتمل أن تكون لها عواقب وخيمة على سلم وأمن العالم بأسره. وأنا أشير إلى مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهي مسألة جوهرية لمؤتمر نزع السلاح. ويجوز لنا في الوقت الحاضر أن نفترض بشكل معقول أن الفضاء الخارجي ما زال محتفظا بنقائه. ولكن الوضع الراهن للفضاء الخارجي سيواجه قريبا تهديدا أمنيا محتملا، وهو حدوث سباق تسلح بين الدول القادرة على الشروع فيه

إضافة إلى ذلك، ننضم إلى الإعراب عن معاني العزاء لحكومة إندونيسيا وشعبها في الهجمات الإرهابية التي ارتكبت مؤخرا على أراضيها.

وتتفق حكومة السلفادور مع الآراء التي أعرب عنها ممثل الأرجنتين باسم مجموعة ريو. وبصفة خاصة، نؤكد مجددا قلقنا إزاء حذف مسألة نزع السلاح من الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر. ونرى أن هذا الحذف لا يسهم بشيء في تعددية الأطراف أو في تعزيز المنظمة. بل على العكس من ذلك، يهدد بتقويض القيم والمبادئ التي نعمل على إعلاء شأنها يوما بعد يوم.

لذلك يتمثل التحدي الذي يواجهنا في تصحيح هذا الحذف الرديء وتلبية توقعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بمسألة في أهمية نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن مقتنعون بأن تعددية الأطراف تمثل الطريق الوحيد وستظل هي الطريق الوحيد إلى صون السلام والأمن الدوليين ومناقشة الحلول الصالحة لمشكلات نزع السلاح وعدم الانتشار بجميع جوانبهما وإيجاد تلك الحلول.

وبالرغم من وجود هموم على جميع الأصعدة فيما يتعلق بهذه المسائل، أوجه الاهتمام إلى الشواغل التي تساور الدول الصغيرة كدولتي أنا. وعندما نأخذ في معالجة تلك المسائل، نفاجاً بمدى تعقيد عملية إيجاد حلول لها.

وفي هذا الصدد، تتسم العلاقة بين نزع السلاح والتنمية بأهمية خاصة لبلداننا. فبعد أن ورثنا الحروب الأهلية والمشاكل المرتبطة بها، تواجهنا الآن مهمة كبرى تتمثل في القضاء على الكمية الهائلة من الأسلحة غير المشروعة التي لا تزال متداولة، والتي تثني عن الاستثمار الوطني والأجنبي، وتهدد السلامة في مكان العمل، وتشكل عبئا ماليا إضافيا على الأعمال التجارية. لذلك، بينما ناقش نزع السلاح،

أود الآن الانتقال إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويلاحظ وفدي مع الأسف عدم تمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على برنامج عمل للمؤتمر. ونعرب عن أملنا الصادق في أن تثبت الأطراف المعنية التزامها بعملية نزع السلاح وأن تمارس الإرادة السياسية لتجاوز هذا المأزق. ولكننا نود أن نعرب عن تقديرنا للرؤساء المتعاقبين لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٥، الذين أحرروا مشاورات مكثفة وحاولوا القيام بمبادرات متعددة من أجل التوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج العمل، ومن بينها عقد اجتماعات عامة رسمية وغير رسمية وجلسات تفاعلية بشأن مسائل جدول الأعمال وأمور أخرى تتعلق بالمناخ الأمني الدولي.

ونحن ممتنون لرئاسة النرويج للمؤتمر على عقدها اجتماعات عامة منظمة تركز على المسائل الأربع الجوهرية في جدول الأعمال، بما يمكن من إجراء تقييم لتوافق الآراء وتباعدها بين الدول الأعضاء. ونأمل أن تتوفر تلك الاجتماعات العامة المنظمة حافزا على بلوغ الهدف المنشود.

وختاما، بالرغم من الحمود في أعمال مؤتمر نزع السلاح وفشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في المعاهدة لعام ٢٠٠٥، لا يجب أن ندع الوهن يتسرب إلى تصميمنا بفعل هذا الاتجاه السلبي. بل يجب علينا بدلا من ذلك أن نعمل على نحو بناء بإصرار متجدد وإرادة سياسية من أجل التصدي للشواغل الأمنية المشروعة للمجتمع الدولي.

**السيد ميلينديز - باراهونا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):** أتكلم بالنيابة عن السفير سيزار مارتينيس فلوريس، نائب الممثل الدائم للسلفادور.

وأود في البداية أن أنقل إليكم يا سيدي قنينة حكومة السلفادور على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى. ولدينا ثقة في أنكم ستكونون قادرين على الاضطلاع بهذا العمل بنجاح بمساعدة جميع الوفود الممثلة هنا.

لعباً“ برعاية المكتب المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أذكى الوعي لدى الآباء والأطفال بشأن هذه المسألة.

وقد زدنا كل ذلك بالوسائل والإمكانيات، في حدود مواردنا وبمساعدة من البلدان الصديقة، لإحراز تقدم في الحرب على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. بيد أننا لكي نواصل الاضطلاع بهذه الحملات الإيجابية الناجحة، لا بد لنا من دعم راسخ من المجتمع الدولي.

وفي أمريكا الوسطى لم نتجنب مهمة القضاء على الألغام المضادة للأفراد. بل على العكس من ذلك، كل البلدان المتضررة ملتزمة في هذا الصدد. غير أنه إذا كان لنا أن نقضي تماما على الألغام، فمن الضروري أن نعزز العمل الشامل على مكافحتها، لإكمال الجهود التي تم بذلها بالفعل. إضافة إلى ذلك، فإن رعاية الناجين من الحوادث التي تسببها الألغام المضادة للأفراد معادلة لذلك العمل في قيمتها أو تزيد.

وقد قمنا في إطار جهودنا للتأهيل، منذ نشوب صراعنا الداخلي، بتعزيز البرامج الرامية إلى التأهيل البدني والنفسي للمقاتلين السابقين والذين تعرضوا للإعاقة بفعل الحرب وأسباب أخرى، وتمكين أولئك الأشخاص من استئناف الحياة المنتجة، وتزويدهم بالأراضي والمعدات الزراعية وتوفير المشورة الفنية لهم عن كيفية إعداد مشاريع تجارية أسرية صغيرة، وتدريبهم على المهن التي تتطلب مهارة، بغية تمكينهم من تحسين أوضاعهم المعيشية.

أما فيما يتعلق بإزالة الألغام، فنتيجة لسياسة نزع السلاح العام التي تشجع عليها السلفادور، دمرت وزارة الدفاع الوطني آخر ٢٤٨ ٥ لغما مضادا للأفراد موجودا بجوزتها في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وقد نفذ هذا البرنامج بأموال الحكومة. ولم تترك سوى ٩٦ لغما لأغراض لتدريب على تعطيل الألغام، وهو أمر منصوص عليه في اتفاقية أوتاوا.

تناقش الدول الصغيرة كبلدي ما نحرزه من تقدم، وما نحققه من تنمية، بل وبقائنا ذاته.

وفي هذا الصدد، نرحب بانعقاد الاجتماع الثاني للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي أتاح استعراض الإجراءات المتخذة لمواجهة الخطر الجسيم الذي يمثله الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

ولدينا الآن في السلفادور قانون لرصد الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والأجهزة المماثلة وتنظيمها، وقوانين لتنظيم استعمال الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والأجهزة المماثلة وإنتاجها واستيرادها وتصديرها وبيعها؛ وتكديس الذخيرة ونقلها وحيازتها وحملها؛ وتشغيل ميادين الرماية.

ولكبح جماح تلك المشاكل، نقوم بإصلاحات في قانون العقوبات لفرض أحكام بالسجن على جرائم امتلاك الأسلحة النارية أو حملها أو استعمالها، للحد من تداولها غير المشروع وتوفير مزيد من الأمن للمواطنين. ومن الأفكار التي نفذت بنجاح، ونرى أن تناقش بمزيد من التفصيل حين ننظر في البند ٩٧ (ك) من جدول الأعمال، المعنون ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة وجمعها“، برنامج مبادلة السلع الاستهلاكية بالأسلحة النارية، الذي أعدته الحركة الوطنية لمكافحة الجريمة. فقد مكنا هذا البرنامج خلال فترة أربع سنوات من تدمير ما يقرب من ٧ ٩٧٥ قطعة سلاح ناري، بما في ذلك الأسلحة الشخصية التي بحوزة أفراد القوات المسلحة، و ٤٠٥ ١٣٤ من قطع المعدات العسكرية، وتشمل ذخائر وخزائن وألغام وأجهزة تفجير ومتفجرات. علاوة على ذلك فإن البرنامج ”لا للأسلحة النارية ولو كانت

**السيد كوبيكي** (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحو لي يا سيدي بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في تهنتكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة وتمني ولاية موفقة وفعالة لكم.

ويمثل بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به أمس ممثل المملكة المتحدة موقف بولندا فيما يتعلق بالمواضيع المدرجة في جدول أعمالنا تمثيلا كاملا. لذلك فسوف أقصر على تقديم وجهات نظر بولندا بالنسبة لعدة تطورات في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح من حيث ارتباطها بأسلحة الدمار الشامل.

يجب أن تظل الجهود التعاونية التي تبذلها الأمم المتحدة هي ركيزة استراتيجيتنا الأمنية المشتركة ذاتها طوال القرن الحادي والعشرين، وذلك لأن تشخيصات كثيرة تشير إلى أن عدم الاستقرار سوف يزداد في السنين القادمة. ولنا أن نتوقع مزيدا من الإرهاب، الذي لا يدفعه هدف سياسي واضح، بل تدفعه الرغبة في إحداث أكبر قدر ممكن من الموت والتدمير. وفي الحوادث التي وقعت مؤخرا في بالي تذكرة أخرى أليمة بهذه المخاطر الجديدة والرهيبية.

وبالمثل، يجب أن نتوقع مزيدا من الانتشار. وإن انتشار أسلحة الدمار الشامل سيضخم بصورة مخيفة المخاطر والتهديدات الأخرى. والأسلحة المتزايدة المدى والقدرة التدميرية يجوز عليها عدد متزايد من الدول والعناصر من غير الدول، بمن فيهم الإرهابيون. وإذا كانت تلك الافتراضات صحيحة، حينئذ يجب على كل الأعضاء في الأمم المتحدة أن يستعدوا لاتخاذ إجراءات منسقة ومتناسكة لمنع الانتشار، مستخدمين كل التدابير المتاحة لهم بموجب القانون الدولي والأنظمة الوطنية. وثمة إحساس بالإلحاحية وحاجة إلى بذل جهود منسقة من جانب كل الدول في هذا الميدان. ويجب

وبالرغم من أن بلدانا كثيرة، مثل بلدي، قد أزالنا حقول ألغام ودمرت المخزونات من الألغام، ما زال يلزم عمل الكثير في مجال توفير الدعم اللازم للضحايا الناجين من الألغام المضادة للأفراد. وهنا يقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، دور هام يؤديه.

وعلى الصعيد الإقليمي، ضمن إطار منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، والتعاون الإقليمي، اتفقت لجنة الأمن لأمريكا الوسطى، وهي هيئة تابعة للمعاهدة الإطارية المتعلقة بالأمن الديمقراطي في أمريكا الوسطى، على أن تكون مؤسسات الشرطة الإقليمية مراكز تنسيق لتبادل المعلومات عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما المعلومات عن المنتجين والمصدرين والمستوردين والبائعين المأذون لهم، ولملاحقة الاتجار غير المشروع والتعامل معه. يضاف إلى ذلك أن لجنة رؤساء الشرطة في أمريكا الوسطى قد وضعت نظاما لإحصاءات الشرطة لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي للنهوض بتبادل المعلومات، في جملة جرائم أخرى، عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وبالمثل، نرى أن الحصول على تدريب ومساعدة فنية للمؤسسات الوطنية المسؤولة عن مكافحة الأسلحة النارية في بلدانا وقمعها وتسجيلها والرقابة عليها من الأهمية بمكان، وذلك بالتوازي مع الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحسين الضوابط على الاستيراد والتصدير والبيع القانوني للأسلحة.

وفي الختام، نضم صوتنا إلى النداء الذي وجهته الدول والمجموعات الإقليمية الأخرى ومؤداه أننا لكي نحرز تقدما في عملنا، يلزم أن نتلقى جرعة عالية من الإرادة السياسية. ويمكنكم يا سيدي الرئيس أن تعتمدوا على التعاون الكامل من جانب حكومتي.

التفكير مجدية في أداء آلية نزع السلاح. وينبغي ألا ندخر أي جهد في التوصل إلى توافق عالمي جديد في الآراء حول نزع السلاح وعدم الانتشار.

وتقوم الحاجة إلى استعراض شامل لآلية التفاوض الحالية وإلى تنشيط نظم عدم الانتشار ونزع السلاح. وقد اقترح مؤخرا وزير الخارجية البولندي، السيد آدم دانييل روتفيلد، أنه يمكن تشكيل مجموعة من الخبراء برعاية الأمم المتحدة تشرف على جهود النظم الحالية القائمة، ويمكن أيضا الطلب إلى مركز أبحاث دولي مستقل معتبر أن يعد تقريرا يتضمن توصيات عن كيفية تحويل مؤسسات وآليات الأمم المتحدة الحالية إلى هيئات فعالة وتشغيلية وكفوءة بقدر أكبر. وبولندا مستعدة للمساهمة أكثر في هذه العملية وفي مجمل المناقشة المتصلة بأحوال الآلية الدولية لزع السلاح وعدم الانتشار.

ولدى تفكيرنا في دور الأمم المتحدة وهيئاتها، بما في ذلك اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح وغيرها من الأجهزة الدولية ذات الصلة، من الأهمية بمكان معرفة ما إذا كانت جداول أعمالها تنص على بصورة كافية مع التهديدات والتحديات الأمنية. إننا ننظر إلى تلك الهيئات على أنها تكميلية. وستؤيد بولندا كل الجهود الرامية إلى تقوية تلك الهيئات وأساليب عملها لكفالة فهم أفضل وتعاون أفضل ونهوج ذات منحى أبرز نحو النتائج.

ستتولى بولندا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبصفة بولندا مكان ولادة العديد من المبادرات الهامة، فإنها ستعتم الفرصة لتنشيط المناقشات عن كيفية تجاوز الجمود التام في مؤتمر نزع السلاح. ونرجو أن نتمكن من منح المؤتمر فرصة لمعالجة مسائل تعد رئيسية لوقف تآكل مصداقيته.

وتؤمن بولندا إيماننا راسخا بأن عمل اللجنة الأولى، في زمن التقلبات الأمنية هذا، سيعزز الجهود التعاونية وسيزيد

أن تكون هذه التدابير جزءا لا غنى عنه من أي استراتيجية أمنية شاملة للسنوات المقبلة.

على ضوء الخطر المتعظم من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، يتعين على المرء أن يبرز الحاجة إلى تنفيذ كل الدول الأعضاء الاتفاقات والمعايير الدولية لزع السلاح في ميدان عدم الانتشار. وهذا التقييد ملزم بوضوح لكل أعضاء الأمم المتحدة بتفويض من قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي ذلك الصدد، يكتسي الأداء الفعال لآلية الأمن ونزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أهمية مماثلة. وتشدد بولندا، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، على أهمية نظم المعاهدة المتعددة الأطراف باعتبارها الطريقة المفضلة للتعامل مع عدم الانتشار.

إن تطور نظم عدم الانتشار المتعددة الأطراف وتطور أشكال جديدة من هذه النظم دليلان على التكيف؛ وتقوم الحاجة إلى مزيد من التماسك والفعالية في هذا الميدان. وثمة عدد من المبادرات الجديدة الرامية إلى مواجهة تهديد الانتشار، مثل المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، التي تعرف أيضا بمبادرة كراكاو؛ والشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة الدول الثماني؛ والبرنامج التعاوني للحد من الخطر؛ ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وترتكز تلك المبادرات على أنشطة دولية وإقليمية وقومية المنحى وتساهم في تنفيذ الأهداف التي حددها الصكوك التقليدية لمنع الانتشار. وأود أن أشير تحديدا إلى مبادرة كراكاو - المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار - التي تولد وعيا على نطاق العالم إزاء الخطر الذي تفرضه أسلحة الدمار الشامل، وتساعد في تعزيز وتطوير استجابات عملية. وتمنح أيضا زحما لنهج أكثر دينامية واستباقية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والتكنولوجيات المتعلقة بها.

وتشير التهديدات التي يفرضها انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا توجد دولة محصنة تماما منها، إلى الحاجة إلى

بالحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار، لأن عالماً بدون ضوابط هو عالم خطر، كما أن إقليمياً بدون ضوابط هو إقليم خطر.

إن منطقة الشرق الأوسط تواجه معضلة أمنية، وما زالت المنطقة بعيدة عن الأمن الراسخ، وما زال خطر انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقذائف مصدر قلق حقيقي في المنطقة. ومما زاد الوضع تعقيداً استفحال ظاهرة الإرهاب بكل أشكاله وألوانه الظلامية واستشراء التعصب والتطرف.

والعراق الجديد يؤكد التزامه بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار واحترامه لها. كما تجري دراسة معمقة للانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات التي لم ينضم إليها بعد. وهو متمسك بالتعاون والعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وسيقدم وفد بلدي مشاريع قرارات، أسوة ببقية الوفود. وما يعكس رغبتنا الأكيدة في أن تكون هذه القرارات بمستوى التحديات والتطلعات.

إن بلدنا يواجه أشد أنواع الإرهاب تخلفاً وبشاعة ويسعى بكل إيمان وهمّة وثقة لبناء عراق جديد يتبوأ مكانه اللائق بين مجتمع الأمم المتحدة، مستفيداً من دروس الماضي وعبره ويعيد إلى العراق وجهه الواعد المفعم بالأمل ويكون عامل خير واستقرار وتقدم وتسامح له ولجيرانه وللمجتمع الدولي والإنسانية جمعاء.

**السيدة هولغوين (كولومبيا)** (تكلمت بالاسبانية):  
أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لترؤس مداولاتنا. وكولومبيا تقدر التزام بلدكم بترع السلاح العام الكامل من جميع جوانبه.

ويشارك وفد بلادي في عبارات التعازي الموجهة إلى شعب إندونيسيا بمناسبة الهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد بلده في الأيام الأخيرة.

قدرة كل الدول على أن تعمل معا. وهذه ستكون مساهمتنا في إيجاد استراتيجية عدم انتشار جديدة شاملة وفي الاستقرار والأمن على الصعيد العالمي.

**السيد نجيب (العراق):** يسر وفد بلدي أن ينضم إلى الوفود التي سبقته في تقديم التهئة إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة، وإلى أعضاء مكتبها، متمنيا لكم النجاح في إدارة أعمالها ومداولاتها، وواعداً إياكم وأعضاء المكتب بتقديم التعاون البناء للخروج بقرارات وتوصيات تحظى بقبول ورضا المجتمع الدولي. وبهذه المناسبة، أؤيد البيان الذي قدمه مندوب إندونيسيا باسم مجموعة عدم الانحياز.

يشتمل جدول أعمال لجنتنا على بنود تتصل مباشرة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبشواغل الدول الأعضاء واهتماماتها، إذا ما أخذنا في الاعتبار التحديات والتهديدات والأخطار التي تواجهها الشعوب والبلدان على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تستهدف في حالات كثيرة تفويض الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة واستتباب السلام وإذكاء أجواء الكراهية والحقد والريبة وسباقات التسلح وزيادة التوتر والعنف، بدلا من التسامح والشفافية والثقة وروح التعاون والمسؤولية المشتركة واحترام الصكوك والمواثيق الدولية والامتنال لها بمصداقية بعيداً عن محاولات التنصل من أحكامها أو الالتفاف عليها تحت مسوغات شتى قد تدفع ببعض الأطراف إلى البحث عن ذرائع لإعادة النظر في التزاماتها، مما يعد تراجعاً ويخلق حالة من التعقيدات والتوترات التي قد تدفع إلى حافة احتمالات المواجهة.

وهناك حقيقة بديهية هي أن الانتشار يولد الانتشار، وغياب الثقة والشفافية يولد الشك والتوترات ويغري بالتدخل في شؤون المنطقة والتروع إلى حيازة أسلحة تقليدية وغير تقليدية. إن المصلحة الحقيقية للمجتمع الدولي هي المحافظة على الأمن الدولي، ومن ثمة، فلا بد أن يتم الالتزام

الانتشار، لأهمها وجهان لعملة واحدة، وأعني السلام والأمن الدوليين.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل عاملاً حاسماً في صراعات العالم. وتأسف كولومبيا لأن مشروع الصك المتعلق بوضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واقتفاء أثرها، والذي اتفق عليه الفريق العامل المفتوح العضوية في حزيران/يونيه لا يعد ملزماً قانوناً ولا يشمل مسألة الذخائر. وهذه الآفة لا يمكن مكافحتها بمراحلها المختلفة - من تصنيع تلك الأسلحة وتوزيعها وتحويلها إلى تجارة غير مشروعة - إلا من خلال الالتزام الحقيقي من جانب جميع البلدان. وكولومبيا، بوصفها من بين أكثر البلدان تضرراً من تجارة الأسلحة غير المشروعة، تؤكد من جديد على الحاجة إلى ممارسة رقابة أكثر تشدداً وأكثر فعالية، على تجارة السلاح العالمية.

واجتماع الدول الثاني الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي انعقد في نيويورك في تموز/يوليه الماضي، كان فرصة للحصول على معلومات تفصيلية عن الخبرات التي اكتسبتها البلدان في تنفيذ برنامج العمل الذي يحدد الإطار العام لتوجيه جهود الدول في معالجة كل جانب من جوانب المشكلة.

ومع ذلك، ورغم التقدم المحرز، كان من الواضح أن التقارير الوطنية المقدمة في الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين لم تغط مجالات تتطلب مزيداً من الاهتمام، مثل العدد الضخم من الأسلحة المتداولة، والأثر الإنساني الناجم عن إساءة استخدام الأسلحة النارية، والحاجة إلى زيادة التمويل والدعم لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة

كما نعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به أمس ممثل الأرجنتين باسم مجموعة ريو، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إن الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي انعقد في الآونة الأخيرة، كشف النقاب عن الاتجاه المثير للقلق في ميدان نزع السلاح. وعدم وجود توصيات محددة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في ذلك الاجتماع (القرار ١/٦٠)، يعكس الصعوبات التي يواجهها النظام المتعدد الأطراف في هذا الميدان، ويأتي في أعقاب حالات فشل جديدة أخرى مثل مؤتمر أيار/مايو الماضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وتعليق العمل في هيئة نزع السلاح في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ومع ذلك، وعلى الرغم مما قد لا يبدو وضعاً مشجعاً لأول وهلة، فإن كولومبيا تكرر التأكيد على ثققتها في مبدأ تعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، الذي أسفر عن اتفاقيات ومعاهدات ذات أهمية حاسمة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. وبالتالي، يود وفدنا أن يبحث على استعادة اللجنة الأولى لدورها السياسي الذي عهد به ميثاق الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة.

ولا تزال آفة الإرهاب تنفشي في كل مكان في العالم. ومن الأهمية بمكان تكثيف الجهود والسياسات الرامية إلى مكافحته. وتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار الشاملين يشكل جزءاً بالغ الأهمية من هذه الجهود. فالإرهاب يمكن إحباطه من خلال جملة أمور منها القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، وكفالة ألا تقع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن كولومبيا تتفهم شواغل المجتمع الدولي كما انعكست في اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يعتقد بلدي أيضاً أن نزع السلاح ينبغي أن يتم بالتوازي مع عدم



لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح، المزمع عقدها في المستقبل القريب، فرصة لتبادل وجهات النظر، والاقتراحات والأهداف التي ستعزز الجهاز العالمي لتزع السلاح وعدم الانتشار.

أما الألغام الأرضية المضادة للأفراد فإنها تشكل عقبة كأداء أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الدول. وكولومبيا، بصفتها دولة طرفاً في اتفاقية أوتاوا، تبذل جهوداً كبيرة للقضاء على تلك الأسلحة الفتاكة التي لا تميز بين ضحاياها. وبلدي يعمل من أجل تحقيق الصفة العالمية الكاملة لهذه المعاهدة المهمة. وناشد الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك. كما تهيب كولومبيا، على وجه الخصوص، بمجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية أن توطد عزمها على مواصلة تزويد الضحايا بمساعدات غير منقطعة، حتى يتمكنوا من الاندماج في المجتمع من جديد، سواء من الناحية النفسية أو من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.

وتشدد كولومبيا مرة أخرى على أهمية الدأب على إدانة استخدام الجماعات المسلحة غير القانونية للألغام الأرضية بأشد العبارات. ونعلم جميعاً أن بلوغ الهدف الأول لاتفاقية أوتاوا، وهو عالم خال من الألغام الأرضية لن يصبح واقعاً إلا عندما تكف تلك الجماعات عن استخدام الألغام الأرضية.

ونرجو أن نتمكن من تحقيق نتائج محددة وإيجابية بشأن المسائل المطروحة علينا في هذه الدورة للجمعية العامة.

**السيد هانيسون** (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية):  
اسمحوا لي قبل كل شيء، سيدي، أن أهنتكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كما أتوجه بالتهنئة إلى سائر أعضاء المكتب.

كما أكد وزير خارجية أيسلندا في المناقشة العامة التي احتتمت مؤخراً (انظر A/60/PV.16)، كنا نتوقع الكثير

الإدماج؛ ولا هي غطت المجالات التي لم يتسن إدراجها في برنامج العمل، مثل تنظيم حيازة المدنيين للأسلحة، وعمليات نقل الأسلحة إلى أطراف فاعلة من غير الدول.

وفي هذا الصدد، من الأساسي أن نفكر ملياً في هذا الموضوع - بل والأهم من كل شيء، أن نتخذ إجراء بشأنه - حتى يمكننا في المؤتمر الاستعراضي الأول لبرنامج العمل الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٦، أن نحرز تقدماً ملموساً في تلك المجالات، ونستحدث أساليب عمل وآليات متابعة تمكننا، بالعمل مع المنظمات غير الحكومية، من ترجمة أقوالنا إلى أفعال من أجل مكافحة هذا البلاء الذي يهدد بحق السلام والأمن ورفاه شعوبنا.

لقد انضم بلدي إلى جميع الصكوك الدولية الحالية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وما من شك في أن الأسلحة النووية هي أشد أنواع هذه الأسلحة تدميراً. ومن ثم، فإن نزع السلاح النووي يشكل الدعامة الأساسية في المجال الشامل لتزع السلاح.

قبل أسابيع قليلة لا أكثر، وقر المؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبادلاً حسن التوقيت للخبرات فيما بين الدول الموقعة على المعاهدة والدول الأطراف فيها. وبلدي، الذي وقع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نفس اليوم الذي فتحت فيه للتوقيع في ١٩٩٦، يأمل في أن تتوصل في القريب العاجل إلى حل للصعوبات الدستورية التي تحول دون تصديقنا على المعاهدة في الوقت الحالي. ونرجو أن تكون الدول متفتحة للاقتراحات التي قدمناها في المؤتمر، فيما يتعلق بتحقيق الطابع العالمي المنشود للمعاهدة.

ووفد بلادي يحذوه الأمل في أن تكون الدورة الموضوعية للفريق العامل المفتوح العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية،

النووي. ويجب على السلطات الإيرانية أن تمتثل امتثالا كاملا لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالشفافية في تطوير برنامجها النووي.

وترحب أيسلندا بالبيان المشترك، الصادر عن الأطراف المشاركة في المحادثات السادسة، بشأن مبادئ إزالة الأسلحة النووية بصورة سلمية، قابلة للتحقق، من شبه جزيرة كوريا. ونلاحظ بصورة خاصة تجديد التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن الأسلحة النووية وعن كل البرامج النووية القائمة وتعهدتها بالعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نؤكد أهمية اتخاذ تدابير للتصدي للانسحاب من المعاهدة المذكورة.

لقد عبّرنا في هذا المحفل، طوال عدد من السنين، عن أسفنا لمراوحة آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة، مكافئاً، أقله في مؤتمر نزع السلاح. ولا نزال نبدي رأينا في الأوضاع المؤسفة، في ذلك المحفل الهام بجنيف.

وأخيراً، أود أن أقول إن أيسلندا تلتزم التزاماً ثابتاً بإصلاح الأمم المتحدة. وفي السنوات الأخيرة، ما فتئت اللجنة الأولى عاكفة على مناقشة سبل ووسائل إجراء إصلاح المنظمة وإصلاح أساليب عملنا. وسمحوا لي بأن أقول مرة أخرى إننا نؤيد تقليص عدد الدراسات وتحسينها وتقليص عدد القرارات وزيادة تركيز القرارات التي تتوفر لها الفرصة الواقعية لمتابعتها. ونعتقد أننا بحاجة إلى طريقة إجرائية نقرر بموجبها ما هي التدابير اللازمة وماذا ينبغي أن يكون إطارها الزمني، وبمحاذاة إلى عدم تجديد القرارات إلا إذا اعتُبرت ذات أهمية، على ضوء التجربة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): قبل رفع الجلسة، سمحوا لي بتذكيركم بأن قائمة أسماء المتكلمين في المناقشة العامة ستُقبل اليوم في الساعة ١٨/٠٠. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

من نتائج القمة العالمية. ولكن الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) جاءت أقل من توقعاتنا. وعلى غرار الأمين العام والكثيرين غيره، شعرنا بخيبة أمل شديدة لأن مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار لم يتم ولا حتى التعرض لهما في تلك الوثيقة.

ونحن جميعاً ندرك أن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل واحداً من أخطر التهديدات التي يتعرض لها الأمن في عصرنا، ناهيك عن خطر وقوع تلك الأسلحة في أيدي المنظمات الإرهابية والأطراف الفاعلة من غير الدول. ومن الحيوي أن يعمد المجتمع الدولي إلى تعزيز التدابير الوقائية لقمع الإرهاب. وأيسلندا تلتزم التزاماً تاماً بذلك الجهد. وفي الشهر الماضي، وقّع رئيس وزراء أيسلندا، باسم بلده، على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وتأسف أيسلندا لأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي عقد في أيار/مايو، فشل هو الآخر في الاستجابة للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. لقد كانت تلك المعاهدة، منذ بدء سريانها، خير ضمان للأمن الدولي. وكانت بمثابة الدعامات الأساسية للجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية. وعلينا أن نحرص على عدم تقويضها.

وأيسلندا تؤيد بقوة الجهود المتواصلة التي تبذلها النرويج وبلدان أخرى سعياً للتوصل إلى توافق في الآراء ونتائج ملموسة في تصدينا للتحديات الملحة التي تواجه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونرحب بالمبادرات العملية التي يمكن أن تكمل معاهدة عدم الانتشار، والتي تستهدف تعزيز نظام عدم الانتشار، مثل مبادرة أمن الانتشار وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يتناول دواعي القلق البالغ إزاء خطر حصول فاعلين من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل.

وتؤيد أيسلندا الجهود الرامية إلى العثور على حل دبلوماسي للمسائل الكثيرة التي تكتنف برنامج إيران